



مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن  
بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية

**The Extent of Kuwaiti Public Shareholding Companies'  
Commitment to Disclosing the Accounting Items of  
Social Responsibility**

إعداد الطالب

فهد راعي الفحماة

الرقم الجامعي 400920144

إشراف

الدكتور/ أسامة عمر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

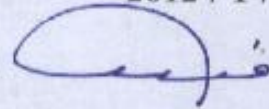
2012

## التفويض

أنا فهد راعي الفحماء أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فهد راعي الفحماء

التاريخ: 2012 / 1 / 8

التوقيع: 

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وقد أجزت بتاريخ 8 / 1 / 2012

الإسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أسامة عمر علي	رئيساً ومشرفاً	
الدكتور مضر علي عبدالطيف	ممتحناً داخلياً	
الدكتور وليد زكريا صيام	ممتحناً خارجياً	

## شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق فمحنني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الجليل الدكتور أسامة عمر الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين فيها، وكذلك للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور مضر علي عبد الطيف والدكتور وليد زكريا صيام على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة الزملاء عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة الكويتية العامة لما أبدوه من تعاون وتسهيلات تعجز الكلمات عن تقديرها، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

## الإهداء

### إلى وطني العزيز: الكويت

إلى من أعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر ..... فكان رضاها غايتي وطموحي....!

### والدتي الحبيبة

إلى السند والقدوة.... الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح.....!

### والدي الحبيب

إلى صاحبة البصمة الصادقة في حياتي.... باعثة العزم والتصميم والإرادة.....!

### زوجتي الغالية

إلى رفقاء البيت الطاهر الأنيق ..... كبرت فيهم وأسير على الدرب معهم.....!

### أشقائي وشقيقاتي

إلى من أتمنى لهم حياة مشرقة ودروبا منيرة كنور الصباح، وتفوقاً على مر الأيام....!

### أبنائي وبناتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>	
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها
4	3-1 أهداف الدراسة
5	4-1 أهمية الدراسة
6	5-1 فرضيات الدراسة
7	6-1 نموذج الدراسة
8	7-1 حدود الدراسة
8	8-1 محددات الدراسة
9	9-1 المصطلحات الإجرائية
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>	
13	1-2 تمهيد
14	2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

18	3-2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية
19	4-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية
23	5-2 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
24	6-2 أهداف المحاسبة الاجتماعية وفوائدها
26	7-2 نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية
28	8-2 الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
32	9-2 العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح
33	10-2 الاتجاهات الرئيسية في الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
39	11-2 مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية
41	12-2 الطرق المحاسبية المقترحة لقياس تكاليف محاسبة المسؤولية
42	13-2 تعريف عملية القياس المحاسبي
43	14-2 قياس حجم المبالغ المخصصة للصرف على أنشطة المسؤولية الاجتماعية
48	15-2 محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ضوء القوانين والتشريعات الكويتية
50	16-2 الدراسات باللغة العربية
58	17-2 الدراسات باللغة الانجليزية
65	18-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة</b>	
67	1-3 مجتمع الدراسة والعينة
69	2-3 أدوات الدراسة
71	3-3 صدق الأداة
72	4-3 ثبات الأداة
73	5-3 المعالجة الإحصائية
<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية</b>	
76	1-4 خصائص عينة الدراسة
80	2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
91	3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
95	1-5 النتائج
100	2-5 التوصيات
المراجع	
102	المراجع باللغة العربية
106	المراجع باللغة الإنجليزية
109	الملاحق



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	الشركات المساهمة العامة حسب القطاع	(1-3)
69	عدد الشركات المساهمة العامة التي شملتها الدراسة مصنفة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	(2-3)
70	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	(3-3)
72	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة	(4-3)
73	اختبار مقياس الاستبانة	(5-3)
73	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	(6-3)
76	توزيع العينة حسب العمر	(1-4)
77	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	(2-4)
78	توزيع العينة حسب التخصص	(3-4)
79	توزيع العينة حسب الدخل الشهري	(4-4)
80	توزيع العينة حسب الشهادات المهنية	(5-4)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (حماية البيئة)	(6-4)
84	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (حماية المستهلك)	(7-4)
86	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)	(8-4)
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة)	(9-4)
91	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	(10-4)
92	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	(11-4)
93	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	(12-4)
93	نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة	(13-4)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	نموذج الدراسة	(1-1)

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
110	أسماء الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية	(1)
117	استبانة الدراسة	(2)

## المخلص

### مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إعداد

فهد راعي الفحماة

إشراف

الدكتور/ أسامة عمر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية، أما عينة الدراسة فتكونت من (206) من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة شملت (48) فقرة، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن الشركات المساهمة العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة، وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

في ضوء هذه النتائج قدم الباحث عددا من التوصيات أهمها: استمرار الشركات المساهمة الكويتية العامة بالالتزام بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة

وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

## **Abstract**

### **The Extent of Kuwaiti Public Shareholding Companies' Commitment to Disclosing the Accounting Items of Social Responsibility**

**Prepared by Fahed Fahma**  
**Supervised By Dr. Osama Omar**

This study aimed at identifying the extent of Kuwaiti public shareholding companies' commitment to disclosing the accounting items of social responsibility. The study's population consisted of Kuwaiti public shareholding companies, and the sample study consisted (206) of financial managers working in these companies. The study used a questionnaire survey, and the results were analyzed using SPSS.

The study found that Kuwaiti public shareholding companies are committed to disclosing accounting items of social responsibility in the areas of environment protection, consumer protection, services to the local society, and compliance with laws and regulations on environment protection.

From these results, the researcher proposed several important recommendations, including continuance of Kuwaiti companies in disclosing items regarding social responsibility relating to environment protection, consumer protection, services to the local society, and compliance with the rules and regulations on environment protection.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 محددات الدراسة

9-1 المصطلحات الإجرائية

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1-1 المقدمة

تواجه المنظمات في القرن الحادي والعشرين تحديات عديدة من أهمها تغير الأدوار التقليدية للمنظمات، إذ تجاوز دورها من القيام بخدمة العملاء وتقديم الخدمات والمنتجات والحصول على الأرباح إلى القيام بأدوار تجاه رفاهية وتحسين سبل معيشة مجتمعاتها، وعلى الرغم من أن هذا الدور عادة ما يبرز طوعاً من المنظمة نفسها، إلا أن هنالك مطالب متزايدة من قبل الشعوب والحكومات لهذه المجتمعات تحث المنظمات للقيام بدورها في تنمية وتطوير المجتمعات التي تحقق من خلالها أرباحها (Heslin and Ochoa, 2008).

وقد أصبحت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ذات اهتمام عالمي، وأصبح هناك منظمات رائدة على مستوى العالم بمبادراتها المسؤولة اجتماعياً، ولتشجيع هذه المبادرات الهادفة، أطلقت منظمة الأمم المتحدة " الميثاق العالمي Global Compact " في العام 1999 وقامت بتشجيع منظمات قطاع الأعمال على تبني مبادئ في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة، كما تم إطلاق عدد من المبادرات العالمية الأخرى الهادفة إلى تشجيع المنظمات ومطالبتها للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية (Panapanaan, . Simmons, and Becker, 2003, p:4)

وبناءً على ما تقدم فإن مهنة المحاسبة عليها أن تغير من اتجاهاتها التقليدية، وان تهتم بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، من خلال القيام بعملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتقديم التقارير المالية عن نتائجه، بالإضافة إلى كونها

جزءاً أساسياً من مسؤولية المحاسب والمراجع، فإنها أيضاً واجب عليها تجاه الرأي العام لمجتمع منظمات الأعمال (Gray, Narwal, and Mahabir, 1999, p: 82).

وبالتالي فإن على شركات الأعمال الكويتية أن تقبل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء المفروضة عليها بالتزام قانوني، أو تلك التي ترتبط بمصلحتها الذاتية على أساس أن عدم مقابلة هذه المسؤوليات قد يهدد بقاءها واستمرارها، وبهذا على الشركات أن تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعن أدائها الاجتماعي باعتبارها تؤثر وتتأثر بالمجتمع الذي تعيش به. لذلك فإن هذه الدراسة تتناول مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

## 1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

تختلف الشركات في درجة التزامها بتحقيق المسؤولية الاجتماعية في بيئة أعمالها فمنها الشركات المعارضة والمتردة ومنها ما يؤيد تحقيق المسؤولية الاجتماعية، لذلك تسعى هذه الشركات إلى المبالغة أحياناً في إظهار دورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، من أجل تحسين سمعتها في السوق من خلال إتباع أساليب محاسبية قد تكون في بعض جوانبها مضللة، حيث لا يعرف بالضبط حجم المبالغ التي تخصصها للإنفاق على تحقيق المسؤولية الاجتماعية كنسبة مئوية من الأرباح الصافية في قائمة الدخل.

لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة

الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية من خلال طرح التساؤلات الآتية:

**السؤال الأول:** ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية

الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة؟

**السؤال الثاني:** ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية

الاجتماعية فيما يتعلق بحماية المستهلك؟

**السؤال الثالث:** هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية

الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي؟

**السؤال الرابع:** هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أنظمة

وقوانين حماية البيئة الكويتية؟

### 1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة

العامة الكويتية، وأهميتها، وتحديد أسباب ودوافع الشركات في الاهتمام بدراسة بنود هذا النوع من

المحاسبة.

2- التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية

الاجتماعية.

3- التعرف على وجهة نظر المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

4- محاولة الوصول إلى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف

من إجراء هذه الدراسة.



5- التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

## 1-4 أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في مواكبتها للجهود التي تقوم بها الجهات المسؤولة من دولة الكويت في مجال زيادة الاهتمام بمدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد من أفراد المجتمع الكويتي بالشركات الصناعية والنفطية التي تحدث تلوثاً في البيئة الكويتية وضرورة المحافظة عليها وحمايتها من التلوث الضار بالصحة العامة.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظر إلى الاعتبارات الآتية:

1- تكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها ستعالج موضوعاً يتعلق بمدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية، والحاجة إلى وضع الأسس المحاسبية لتكاليف المسؤولية الاجتماعية ولفت الانتباه إلى هذا الجانب المحاسبي المهم في الشركات.

2- إنها تأتي لحاجة الشركات المساهمة العامة الكويتية لزيادة المحافظة على البيئة، ومن ثم فإن إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى إفصاح هذه الشركات عن طريق مراجعتها والتحقق منها من قبل جهة مستقلة ومحايدة أمر هام.

3- تعدّ دراسات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مهمة للبحث كونها تحيط ببعض جوانب المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، علاوة على كونها سلوكاً أخلاقياً تجاه المحافظة على البيئة نظيفة وصحية.

## 1-5 فرضيات الدراسة

### الفرضية الأولى:

HO1 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### الفرضية الثانية:

HO2 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### الفرضية الثالثة:

HO3 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### الفرضية الرابعة:

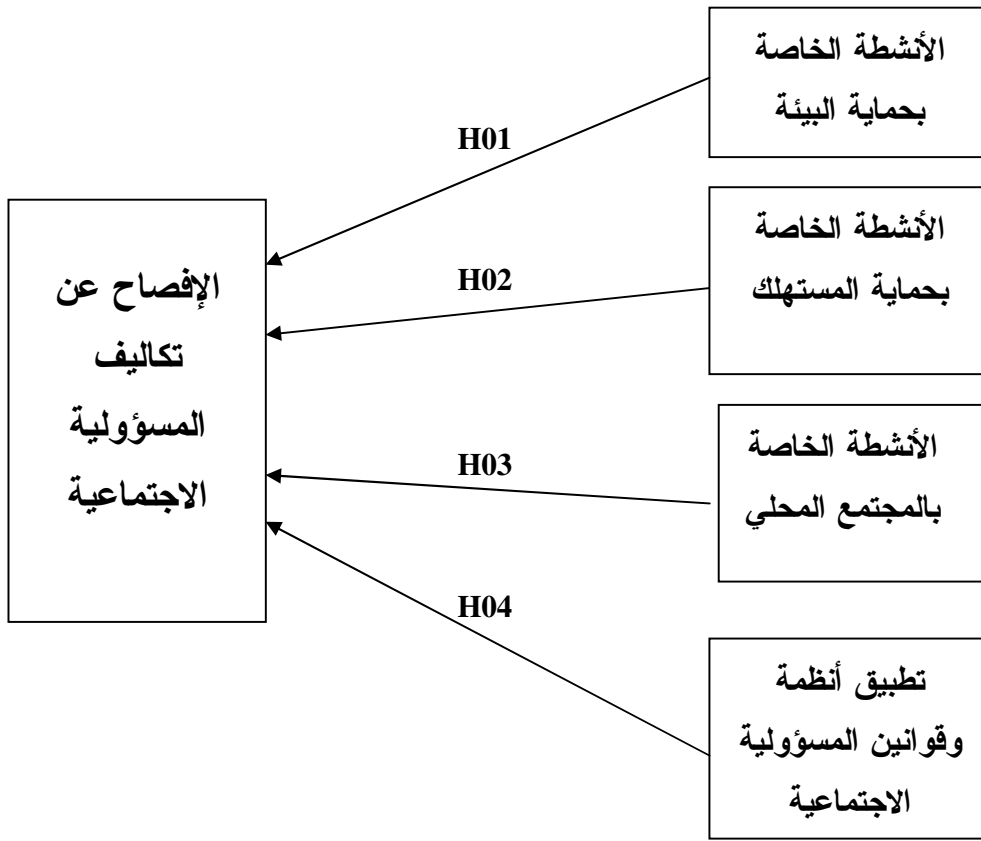
HO4 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

## 6-1 أنموذج الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير نموذج خاص بهذه الدراسة، والشكل (1-1) يوضح علاقات هذه المتغيرات.

### المتغير المستقل المتغير التابع

عناصر المسؤولية الاجتماعية الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية



الشكل (1-1)

النموذج من إعداد الباحث بناءً على فرضيات الدراسة.

## 7-1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- 1- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الكويتية.
- 2- الحدود الزمانية: كانت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين مايو 2011 وحتى ديسمبر 2011.
- 3- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية.

## 8-1 محددات الدراسة

- 1- شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية، الأمر الذي يتيح إمكانية تعميم نتائجها على هذه الشركات، بينما لم تشمل الدراسة الشركات الأخرى في دولة الكويت.
- 2- قلة الدراسات السابقة التي تختص بهذا الموضوع حسب علم الباحث في دولة الكويت.
- 3- عدم تعاون بعض المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة وفي الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم خشية تعرضهم للمسؤولية.
- 4- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات، ولم تشمل بقية المديرين في بقية الإدارات.

5- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة جميع مواقع الشركات أحياناً لتوزيع الاستبانات، وأحياناً عدم تواجد المبحوثين المعنيين في أثناء القيام بزيارتهم، مما اضطر الباحث لإعادة الزيارة أكثر من مرة لهم.

## 1-9 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتبني التعريفات الإجرائية الآتية:

**محاسبة المسؤولية الاجتماعية:** هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات (لطفي، 2006، ص24).

**الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:** ويقصد بها مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية نحو المستفيدين واستمراريتها في تقديم المساهمات والدعم في مجال الأداء الاجتماعي، وتشمل مؤشرات تتعلق بمدى التزام (طويل الأمد أو قصير الأمد) وثبات الالتزام (دائم أو موسمي) ونوع الالتزام بها (اقتصادي أو عاطفي) (Asongu, 2007, p:2).

**المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة:** يقصد بها البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة ومخلوقات وتمثل مؤشراتنا بربط الأداء البيئي برسالة المنظمة وتقليل المخاطر البيئية ووجود مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة وإشراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة ومكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية وجهود تقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام المواد وترشيد استخدام المياه ومعالجة المخلفات وحماية التنوع البيئي (Carrigan and Attalla, 2001).

**المسئولية الاجتماعية نحو المستهلكين:** ويقصد بها أنواع مبادرات المسئولية الاجتماعية الموجهة نحو المستهلك والتي تؤديها الشركات المساهمة الكويتية، وتتضمن منتجات بأسعار مناسبة وبنوعية جيدة وسهولة الحصول على المنتجات وإعلان صادق وأمين، ومنتجات أمينة عند الاستعمال وإرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج والتخلص منه بعد الاستعمال والتزام بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والاستخدام وتطوير مستمر للسلع والخدمات وإعادة تدوير جانب من الأرباح لصالح فئات معينة من الزبائن (حداد وسويدان، 2006، ص81).

**المسئولية الاجتماعية نحو العاملين:** وهي التزام الشركات المساهمة الكويتية نحو جميع العاملين فيها من إداريين وفنيين وعمال، إذ إن لهم مصلحة مهمة في الشركة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى عدد أكبر من المؤشرات، وتتضمن المسئولية الاجتماعية رواتب وأجور العاملين ورواتبهم وفرص ترقية مجزية وجيدة وتدريباً وتطويراً مستمراً وعدالة وظيفية وظروف عمل صحية ومناسبة والمشاركة في القرارات ورعاية صحية جيدة وإجازات مدفوعة وإسكناً وخدمات مختلفة أخرى للعاملين والشفافية في العمل وتقليل الاتصالات غير الرسمية السلبية، إضافة إلى تطوير وبناء قدراتهم الوظيفية وتوفير البيئة الداخلية المناسبة لهم (Eweje and Bentley, 2006).

**المسئولية الاجتماعية نحو المجتمع المحلي:** يقصد بها مسئولية الشركات المساهمة الكويتية نحو قضايا تخص المجتمع، بحيث تنظر إلى توطيد العلاقة مع المجتمع المحلي باعتبارها تدعم النظرة الإيجابية للشركات المساهمة الكويتية التي تبادر بتعزيز العلاقة مع هذا المجتمع، وتشمل هذه المؤشرات دعم البنى التحتية واحترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك محاربة الفساد الإداري والرشوة ودعم مؤسسات المجتمع المدني ودعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم (Anselmsson and Johansson, 2007).

**الإفصاح المحاسبي:** وتعني الإفصاح عن المعلومات المهمة، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (Fawzy, 2003, p: 5-6).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### أولاً: المسؤولية الاجتماعية

1-2 تمهيد

2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

3-2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية

4-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

5-2 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

6-2 أهداف المحاسبة الاجتماعية وفوائدها

7-2 نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

#### ثانياً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

8-2 الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

9-2 العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح

10-2 الاتجاهات الرئيسية في الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

11-2 مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية

12-2 الطرق المحاسبية المقترحة لقياس تكاليف محاسبة المسؤولية

13-2 تعريف عملية القياس المحاسبي

14-2 قياس حجم المبالغ المخصصة للصرف على أنشطة المسؤولية الاجتماعية

15-2 محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ضوء القوانين والتشريعات الكويتية

#### ثالثاً: الدراسات السابقة

16-2 الدراسات باللغة العربية

17-2 الدراسات باللغة الانجليزية

18-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: المسؤولية الاجتماعية

#### 2-1 تمهيد

منذ أكثر من ثمانية عقود من القرن العشرين الماضي لم يكن اصطلاح المحاسبة المالية عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي. وقد ورد هذا الاصطلاح لأول مرة في عام 1923 حين أشار (Sheldon) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وان بقاء أي منظمة واستمرارها في عالم المال والأعمال يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة، وأخذت الدول إصدار أحكام ذات مغزى ودلالة حول أهمية الوفاء من قبل منظمة الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية (جربوع، 2007، ص67).

وفي هذا المجال عقدت جامعة كاليفورنيا مؤتمرا بعنوان المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وأشار المؤتمر في ختام توصياته إلى أن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة، أصبحت تحتم على منظمات الأعمال ضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبني على فلسفة تعظيم الربحية فقط، ليأخذ في الحسبان إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات أخرى اجتماعية لم تكن مأخوذة في الحسبان من قبل (Balabanis, 1998, P:68).

وفي ظل تلك الآراء والاتجاهات الجديدة، أصبح لزاما على مشروعات الأعمال أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته، وأصبحت منظمات الأعمال ملزمة سواء من تلقاء

نفسها أو تحت ضغط الرأي العام والقوانين، بالوفاء بأشكال مختلفة من مسؤولياتها الاجتماعية في حدود إمكانياتها، مع العمل في نفس الوقت على إعلام الأطراف المعنية بأشكال ذلك الأداء الاجتماعي، والإفصاح عن نتائجه، وفي ظل هذا المناخ العام حدث نوع من الضغط الشديد على المحاسبين والمراجعين للدخول في ذلك المجال، وتوالت الآراء التي تنادي بضرورة أن تتضمن التقارير المالية المنشورة إلى جانب نتائج الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال، نتائج أخرى عن الأداء الاجتماعي لها (Pawa & Krause, 1996, P:19).

كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية والمحاسبة، ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين والعمال، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات الشركات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

## 2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

برزت المسؤولية الاجتماعية نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي، وخصوصاً بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، حيث يوجب

على الشركات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي لها جذور تاريخية تمتد لقرون طويلة، وأن فكرة المسؤولية الاجتماعية ليست بمفهوم جديد في القرن العشرين، ويمكن إرجاعها إلى فترة الستينيات من هذا القرن، حيث بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاداً أكبر ولم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج وخطط واستراتيجيات، وقد ظهر في العقود الماضية اهتمام متزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات على اختلاف وتنوع مجالات عملها ونشاطاتها ومن قبل الحكومات والشعوب على حد سواء، وذلك في محاولة لتحديد نطاق تلك المسؤولية وأبعادها وفوائدها ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لها (Asongu, 2007, p:4).

فالمسؤولية الاجتماعية هي التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة، ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بالمعنى العام بأنها العلاقة ما بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة (Asongu, 2007, p:2).

إن المسؤولية الاجتماعية تمثل نشاطات الشركة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة،

وتركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، واحترام القوانين والأدوات الحكومية، وتدمج مع النشاطات اليومية للشركة، وهي بمثابة التزام بنقل أي أضرار من الممكن أن تؤثر على المجتمع وتجنبها، وتعظيم تأثير منفعتها على المدى الطويل، وتقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال ضمن مسؤوليات قانونية واقتصادية وأخلاقية ومسؤوليات ذات طبيعة خيرية. وهي تقوم على اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد آخذة في الاعتبار مبادرات منظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع (Belal, 2008, p:201).

ويستند مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المشاركة في نشاطات اقتصادية، تتجاوز المتطلبات القانونية التي تعمل على حماية رفاه الموظفين والمجتمع ككل والبيئة، وبشكل استراتيجي يؤدي إلى تكوين منافع مادية ملموسة للمنظمة، وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع أو المبادرات ذاتياً وبنفس الوقت الحد من اعتراض المساهمين بشأن تبديد ثروتهم، وتتضمن المسؤولية الاجتماعية التأكيد على عناصر الاستدامة البيئية والبشرية، فالاستدامة البيئية تتضمن استخدام الأفكار العلمية التي تعمل على الحد من الآثار البيئية الضارة لعمليات المنظمة، والاهتمام بالقضايا الكونية كتناقص الموارد والطاقة غير المتجددة والتعامل من النفايات الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك، أما الاستدامة البشرية فتقوم على أساس خلق أجواء عمل صحية وعادلة للموظفين، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتضيف المنفعة لذوي العلاقة من عملاء وموردين وأعضاء المجتمع الآخرين (Heslin and Ochoa, 2008, p:126-127).

ويرى (الغالبى، والعامري، 2005، ص 81) بأنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر لها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه

المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات، فالمسؤولية الاجتماعية التزام من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل.

عرفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركة على أنها "مفهوم تدمج فيه الشركة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تعاملها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي". كما تدرك الشركة بشكل متزايد بأن السلوك المسؤول اجتماعياً يؤدي إلى النجاح في عالم الأعمال، وربط بعضهم مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالقرارات الإستراتيجية التي تقوم بها منظمات الأعمال، إذ يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركة هي الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي (عبدالمتعال ورفاعي، 2007، ص 118).

ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي ومحاربة الفقر والبطالة والتضخم وتحسين الخدمات الصحية وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع.

## 2-3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ورد في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي: (Guidance on Social Responsibility, 2009,p:10)

- 1- المسؤولية .Accountability
  - 2- الشفافية .Transparency
  - 3- السلوكيات الأخلاقية .Ethical behave
  - 4- احترام رغبات ذوي العلاقة .Respect for stakeholder interests
  - 5- احترام القوانين والأنظمة .Respect for the rule of law
  - 6- احترام السلوكيات والأعراف العالمية .Respect for international norms of behavior
  - 7- احترام حقوق الإنسان .Respect for human rights
- وأشار كل من (Heslin and Ochoa, 2008, P:130) إلى وجود سبعة مبادئ إستراتيجية لمبادرات قيام المنظمة بمسؤولياتها الاجتماعية، وأن هذه المبادئ لا ينبغي تفسيرها على أنها قائمة لأفضل الممارسات، ولكن كنقطة انطلاق لمبادرات خلاقة للمنظمة، وهي تهدف إلى تحديد وتطوير فرص إستراتيجية قابلة للاستمرارية وذات قيمة مضافة وتحقق الاكتفاء الذاتي، كما بين الباحثان أن هذه المبادئ الإستراتيجية ذات الطبيعة المستدامة، ليست بالضرورة أن تتواجد بنفس الدرجة في المنظمات حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك منظمات لديها بعض هذه المبادئ بدرجة مختلفة وبحيث تختلف من منظمة لأخرى ومن قطاع لآخر، وهذه المبادئ الإستراتيجية هي: (Heslin and Ochoa, 2008, P:132)

- 1- خلق وصفل المهارات اللازمة من خلال توفير فرص وظيفية استثنائية ومميزة، ورعاية المواهب اللازمة وتوسيع نطاق الحصول على منتجات المنظمة.
- 2- خلق أسواق جديدة والقيام بتصنيع المنتجات من خلال استخدام الموارد بكفاءة وخلق وإيجاد مستهلكين للمرة الأولى والتخصص بإنتاج منتجات محددة.
- 3- حماية رفاه العاملين والعمل على استبدال الاستغلال بالتعليم والتأكيد على المنتجات الأخلاقية وتعزيز إنتاجية العاملين ورفاههم.
- 4- الحد من الآثار البيئية وخلق قيمة أكبر بأقل الأشياء وإنتاج الحياة من خلال إعادة استخدام العوادم وتجديد المواد الخام.
- 5- الاستفادة من المنتجات الثانوية من خلال إعادة تصميم المنتجات من أجل التعلم والمنفعة وإعادة تصنيع المنتجات المعادة أو المعيبة من خلال تجزئتها لمكوناتها الأصلية، وتحويل النفايات إلى طاقة وغذاء.
- 6- أن المنتجات وسلسلة التوريد صديقة للبيئة لذلك لا بد من تحسين وسائل النقل والحد من التعبئة من خلال سلسلة التوريد والتعريف بالمنتجات البديلة التي تعد صديقة للبيئة ومكافأة مستخدميها.

## 2-4 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تمارس منظمات الأعمال عددا من المسؤوليات الاجتماعية التي تتحصر ضمن تصنيفين هما: (الأخلاقية والإنسانية)، تجاه المجتمع المحلي، والموظفين، والزبائن، والموردين، والبيئة،

والمساهمين، وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية وهذه الأبعاد هي:

**2-4-1 المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** يعد المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة وهي تشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، المساهمة في دعم البنية التحتية، وإنشاء الجسور والحدائق، والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة، ودعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، واحترام العادات والتقاليد، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات، وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، والتبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والفنية، والتعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي، كذلك تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية (Anselmsson and Johansson, 2007).

**2-4-2 المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها، كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج



للعاملين مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثل هذا المجال مجالاً داخلياً من مجالات المحاسبة الاجتماعية. فإذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري، فلا بد من أن تقدم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد ثبت ذلك تجريبياً، إذ إن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما اثبت أن الناس يحبذون التعامل تجارياً مع نفس المنظمات. وهذه المسؤولية تشمل جميع تكاليف الأداء، بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية، أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك (Eweje and Bentley, 2006).

**2-4-3 المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن وحماية المستهلك:** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج، من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام. وتعد هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينية، بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات، هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار (حداد وسويدان، 2006، ص 81).

**4-4-2 المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:** حيث ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل (الغالبى والعامري، 2005، ص 81-101).

**5-4-2 المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** يشمل مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها، التي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة، والمحافظة على الموارد الطبيعية ويعد هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية، نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة، مثل تلوث المياه والهواء والتربة والتلوث الضوضائي. وقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، فالمسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة، وتشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، إذ تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك (وهيبة، 2009، ص 18).

**6-4-2 المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة، وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح،

وتعظيم قيمة السهم، وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها (حداد وسويدان، 2006، ص 81).

**2-4-7 المسؤولية الاجتماعية لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تتصب في خدمة المستهلكين، حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين (وهيبة، 2009، ص 18).

## 2-5 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي:

**المدخل الأول:** المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية (Shareholder) الذي يسمى بمدخل الملاك أصحاب المشروع أو مدخل المساهمين، وهو هدف تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين مع الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع (خلف، 2009، ص 31).

**المدخل الثاني:** ويسمى بمدخل أصحاب المصالح (Stakeholders) وذلك تميزا لهم عن المدخل الأول، ويختلف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عن السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح. ومفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات (الشيرازي، 2002، ص 350).

## 2-6 أهداف المحاسبة الاجتماعية وفوائدها

يشير (الحسيني، 2003، ص21) إلى أن أهداف المحاسبة الاجتماعية تتمثل بما يلي:

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

2- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة التي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

كما يشير (خلف، 2009، ص52) إلى أن هناك مجموعة من الفوائد المتوخاة من المحاسبة

الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

1- تمكين المنظمة من تقدير كلف الإنتاج على نحو أفضل بغية الوصول بها إلى المصدقية، والابتعاد عن احتسابها على نحو وهمي الأمر الذي ينعكس على مصداقية تسعير المنتجات ومن ثم ربحية المنظمة.

2- تمكين المنظمة من تخصيص الكلف على المنتجات أو العمليات أو مراكز الكلف أو مراكز الخدمات على نحو مناسب تيسيرا لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

3- مساعدة المديرين في تحقيق بعض الأهداف مثل خفض الكلفة وتحسين نوعية البيئة.

4- استثارة الطاقة الإبداعية لدى الأفراد العاملين في المنظمة نحو معرفة الطرق والأساليب المودية إلى خفض الكلف.

5- تشجيع المنظمة لإحداث تغيير في العمليات الإنتاجية، وبما يفضي إلى خفض المخلفات والإقلال من استخدام الموارد وإعادة تدوير المخلفات أو تسويقها.

6- تنمية الإدراك لدى الأفراد العاملين في المنظمة بشؤون الصحة والسلامة المهنية.

7- زيادة احتمالية تحقيق المنظمة للميزات التنافسية وتعظيم رضا الزبائن عن منتجاتها أو خدماتها، وذلك من خلال دمج البيئة في قرارات النفقات الرأسمالية، وفهم وإدارة الكلف البيئية، ومعرفة السبل التي تقود إلى خفض نسبة النفايات، وفهم وإدارة كلف إعادة التدوير، وقياس الأداء البيئي واجتماعي، إضافة إلى إشراك المحاسبين الإداريين ضمن فريق عمل لتبني مدخل إستراتيجي للمحاسبة الإدارية.

## 2-7 نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، فهي تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكذلك لتقدم المعرفة العلمية وأثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية، وهي تتغير أيضاً تبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محورا للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة (بامزاحم، 2003، ص57).

وقد أشار (الخولي، 2002، ص194-195) إلى أنه يمكن دمج بعض المجالات السابقة والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي:

**2-7-1 مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:** ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات كفوءة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ومن التقليل للهدر والتالف، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات كفوءة لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة

اكتشاف مصادر جديدة لها، وفي دراسات تقييم الأثر البيئي لا بد من مراعاة العناصر ذات الأهمية

تبعاً لطبيعة نشاط المشروع، وهذه العناصر هي: (الخولي، 2002، ص195)

أ- عناصر طبيعية وكيميائية: الأرض، مياه السطح، المياه الجوفية، الجو.

ب- عناصر حيوية: النباتات، الحيوانات.

ج- اعتبارات بشرية: الصحة والأمن، الاعتبارات الجمالية والثقافية.

د- اعتبارات اجتماعية واقتصادية: فرص العمل.

**2-7-2 مجال المساهمات العامة:** ويتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة إلى المجتمع

المحلي، أو المجتمع عموماً مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة

وغيرها، ويلاحظ أن غالبية الأنشطة تنسم بالاختيارية، والالتزام الطوعي من قبل المشروع، الأمر

الذي يعزز الاستمرارية وتنمية وتعاون المجتمع المحلي في تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي

متبادل (الخولي، 2002، ص194).

**2-7-3 مجال الموارد البشرية:** ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين

فيها كموارد بشرية تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وأهم هذه الأنشطة هي إجراءات

الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والتسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم، وكذلك

مستويات الرواتب والأجور وخطط المزايا العينية للعاملين، والأمن الوظيفي واستقرار الأيدي

العاملة وسياسة الترقية (الخولي، 2002، ص195).

**2-7-4 مجالات مساهمات المنتج سواء سلعة أو خدمة:** ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية

للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها

على تلوث البيئة، إضافة إلى نيلها رضا المستهلك الصدق في الإعلان والوضوح عن طريق

الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام، وفيما يلي مثال لعرض الأنشطة

الخاصة بمجال المنتج سواء سلعة أو الخدمة، وكما يلي: (خلف، 2009، ص 35)

أ- تحديد وتصميم المنتجات: وتشمل إجراء أبحاث تسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، والمحافظة على أساليب حماية وأمن المستهلك.

ب- تحقيق رضا المستهلكين: وتشمل القيام بوضع ملصقات أو نشرات المنتج توضح طرق الاستخدام، وكذلك المحاذير وتاريخ انتهاء الصلاحية وتقديم وثيقة كفالة، وبرامج إعلامية لتعريف المستهلك بخصائص المنتج ومجالات استخدامه، مع توفير مراكز خدمة ما بعد البيع ومراكز صيانة وإصلاح.

## ثانياً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

### 2-8 الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

لقد كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، وهذا الانفصال أوجد بعداً بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة زمنية معينة، لذا كان لا بد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للاطلاع على المركز المالي، ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة، كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الاسهم، وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام (القاضي، وحمدان، 2007، ص 93).



وقد أسهمت أزمة الكساد التي حلت بالنظام الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح أن نشأت المطالبة بعرض حركة أموال المشروع ونشاطه خلال العام عن طريق عرض مشترياته ومبيعاته ومصروفاته المختلفة، مما يظهر قدرة المشروع على تحقيق الأرباح، ومما يمكنه من توزيع الأرباح على المساهمين، وتأثير التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الديون للمقرضين والبنوك وغيرهم من الدائنين، وقد عبرت حسابات النتائج عن هذه الحركة من خلال حساب التشغيل الذي كان يعبر عن نشاط الإنتاج ويقوم أداء وظيفة المتاجرة، المتمثل بالشراء والبيع وحساب الأرباح والخسائر الذي كان أيضا يقيم أداء وظيفتي الإدارة والتمويل (القاضي، وحمدان، 2007، ص94).

يمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والمهمة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي، وتعود أهميته كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية، التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات (زيود، والرضا، ولايقة، 2006، ص205).

ويعد الإفصاح حجر الزاوية في عالم المال والأعمال، ومن أهم أسباب تطور علم المحاسبة في القرن الماضي، وعند الإفصاح لا بد من معرفة أهمية الإفصاح ومن هم المستفيدون من هذه المعلومات، فقد تطور علم الإفصاح وتزايدت حاجات المستفيدين منه، لاتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة سواء كانت من المؤسسات أو الشركات أو الأفراد.

ويستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق، قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن تكون له آثار سلبية ( زيود والرضا ولايقة، 2006، ص205).

ويشير مفهوم الإفصاح عموماً إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلومًا. وان الهدف الرئيسي للإفصاح هو توفير المعلومات التي تفيد مختلف المستفيدين منها عند اتخاذ القرارات، ولكي تواكب المحاسبة التطور في كافة فروع المعرفة، يجب أن لا يقتصر دورها على الإفصاح التقليدي للنشاط الاقتصادي للوحدة، بل يمتد ليشمل الآثار المترتبة على نشاط الوحدة على المجتمع وإعطاء صورة واضحة عنها بحيث يمكن معه تقييم تلك الآثار للوحدة تجاه المجتمع إلى جانب تقييم الأداء الاقتصادي لها (Chetkovich, 1955).

وقد دلت معظم الأبحاث على ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات المترتبة على أنشطة الوحدة تجاه بنود المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن هذه المعلومات تدخل ضمن أخلاقيات الأعمال للوحدة الاقتصادية، إن الاهتمام المتزايد في الإعلام العالمي بهذه البنود وتحديد تلك المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، وعقد المؤتمرات الدولية الخاصة بذلك، أدى إلى بروز مجال مهم صاحبه اهتمام رئيسي في جانب مديري الوحدات بأنشطة الوحدة وأثرها على المجتمع. كما دلت الأبحاث على ازدياد الإفصاح عن بيانات التكلفة الناشئة عن الأنشطة البيئية والمؤثرة على المجتمع، والتي تقوم بها الوحدات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وكان الهدف الرئيسي لمعظم هذه الأبحاث هو الوقوف على مدى التزام هذه الوحدات بمسؤولياتها تجاه المجتمع (Moble, 2007, p:762).

ويرى (Benjamin, 2008, p:24) نتيجة لتوالي الدراسات والأبحاث حول مسؤولية الوحدات تجاه بنود المسؤولية الاجتماعية، فقد تبين أن معظم هذه الدراسات تؤكد على أن هناك حاجة إلى هذا التطور وينبغي تشجيع الوحدات لتمضين البيانات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية لوحدهم في تقاريرهم السنوية المنشورة، وذلك لفوائدها العديدة سواء بالنسبة للمحللين أو المجتمع أو الإدارة نفسها. وقد بينت النتائج أن هناك أسبابا لزيادة الاهتمام بالإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي:

1- إن معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ذات طبيعة كمية ومالية، فهي بذلك تؤثر على أصول الوحدة ونفقاتها والتزاماتها ومن هذا المنطق فهي تدخل ضمن عمل المحاسب ويجب الإفصاح عنها (محمد، 2004، ص 217).

2- المحاسبة كهيئة منظمة يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على وجهة النظر الداخلية للوحدة الاقتصادية، وتقديم المعلومات التي توضح دورها ومساهمتها في المجتمع، ويجب أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات تمكن من الاستخدام الكفوء للموارد وحماية البيئة وتحميل الوحدة بتكاليف ذلك (محمد، 2004، ص 217).

3- كما هو معروف فإن المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية، ولكي تتطور يتطلب منها تلبية احتياجات المجتمع الجديدة، ومن ذلك المعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع.

4- نتيجة للاهتمام الواسع بالأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية واثرت أنشطة الوحدات على تلك البنود، يتطلب من المحاسبين المساهمة في توفير المعلومات التي تساعد المسؤولين في تحديد هذه الآثار وسبل معالجتها.

5- مطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية، بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية لمقابلة أهداف المجتمع والاحتياجات الجديدة له.

ويرى الباحث أنه بالرغم من ازدياد عدد الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن المعلومات المترتبة عن أنشطتها البيئية في الدول المتقدمة، إلا أن هناك وعياً أقل بكثير في الدول النامية بهذا الشأن، مما يقلل من الإفصاح عن مثل هذه التكاليف في التقارير المنشورة في مثل هذه الدول، وذلك لعدم شعور هذه الوحدات بأهمية الحاجة إلى مثل هذا الإفصاح من ناحية، ولعدم وجود قوانين صارمة تلزم الوحدات بذلك، بالرغم من كونهم يعترفون بالآثار السلبية لوحداتهم على المجتمع.

## 2-9 العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل في الآتي: (تركي، 2005، ص 27-30)

2-9-1 عوامل بيئية: تختلف التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية، واثار الوحدات الاقتصادية عليها، بهدف مقارنة الوحدات الاقتصادية مع بعضها، وتحديد المسؤولية الاجتماعية المترتبة عن أنشطتها.

**2-9-2 عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات هي: (تركي، 2005، ص 28)

أ- أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها.

ب- أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها.

ج- قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أثارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلا أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

**2-9-3 عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة طبيعة النشاط الذي تمارسه، ومستوى التأثير الذي تتركه على البيئة، وأنواع المنتجات التي تنتجها، عدد المساهمين، وغير ذلك من العوامل.

## **2-10 الاتجاهات الرئيسية في الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

يشير (عبد المجيد، 2006، ص 97) إلى أن هناك ثلاث اتجاهات للإفصاح عن البيانات

المرتتبة عن الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، وهي:

### **2-10-1 الاتجاه الأول: طريقة الفصل أو الاستقلالية**

تقرز محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم

المحاسبة، أي أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه تعد فرعاً متميزاً له خصوصياته

داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل فروع المحاسبة الأخرى المستعملة، إذ إن هذا الاتجاه يقوم بالفصل بين التقارير المالية والتقارير المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم هذا الاتجاه على أساس الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية، باعتبار أن كلاً منهما يحقق أهدافاً مختلفة، وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية، ويمكن تبويب الصور التي تمثل هذا الاتجاه في ثلاث مجموعات هي: (عبد المجيد، 2006، ص97)

أ- **التقارير الوصفية:** يعد هذا النوع من التقارير أبسطها وأسهلها إعداداً، إذ يتضمن سرداً وصفيًا للأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية يؤخذ على هذا النوع من التقارير إن هذا النوع من التقارير يكون محدود الفائدة، وصعوبة تتبع الأداء الداخلي للوحدة، كما أنه لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.

ب- **التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع:** تقوم هذه المجموعة بالإفصاح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع، وهناك عدة نماذج مقترحة لهذا النوع من التقارير مثل نموذج (Estes)، وهو " نموذج يتم فيه مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية بهدف التوصل إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المشروع ". ويرى رواد هذا الاتجاه بضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري، وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية، مما يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الوحدة لمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع. وتتميز هذه المجموعة من التقارير بإمكانية تحديد إجمالي تكلفة الآثار المتعلقة

بينود المسؤولية الاجتماعية، وكذلك إمكانية إجراء مقارنات بين الوحدات التي تعمل بنفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.

**ج- التقارير التي تفصح عن التكاليف المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية فقط:** وتعتبر هذه المجموعة من التقارير الأكثر تحليلاً من سابقتها للأنشطة المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية، وتتميز هذه المجموعة من التقارير بأنها توفر صورة كاملة عن الأنشطة المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية، وكذلك إمكانية تحديد صافي الفائض أو العجز بهذه البنود نتيجة المقارنة بين مجموع التكاليف التي تحملها المجتمع عن تلك الأنشطة، والمنافع التي حققتها الوحدة للمجتمع نتيجة أنشطة الوحدة.

## 2-10-2 الاتجاه الثاني: طريقة الدمج

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة المالية، من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنظمة، ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً، بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها. حيث يعتمد هذا الاتجاه بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية في تقرير واحد، بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر بهذه البنود جزءاً من المعلومات المالية، ويمثل النموذج الذي يستند على حساب الأرباح والخسائر المالي والاجتماعي وقائمة المركز المالي الاجتماعي أحد النماذج الأساسية في هذا الاتجاه (خلف، 2009، ص 37).

ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية، وينفتح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية التي تشمل: (خلف، 2009، ص 37)

أ- قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

ب- قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية.

ج- القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

د- تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

ويتميز هذا النوع من التقارير بإمكانية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية في قائمة واحدة، مما يوفر مجالاً أوسع للمقارنة بين هذه الأنشطة ومن ثم يقيم أداء الوحدة بشكل سليم (عبد المجيد، 2006، ص 98).

### 2-10-3 الاتجاه الثالث: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية فقط:

أي جعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأساس وباقي المحاسبات تابعه لها، وهي تعطي محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظره جديدة للمحاسبة، من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع، وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية، وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية، وفق نظرية المشروع، باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المنظمات، وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه، وطبقاً لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة المالية ( مالية أو إدارية ) على أنها جزء من إطار اشمل هو إطار المحاسبة الاجتماعية (خلف، 2009، ص 38).

ويرى ( بدوية، 2000، ص 150) أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسؤولية

الاجتماعية المختلفة، وبأي صورة كانت تفيد في الآتي:

1- تحسين عمليات الإنتاج.



2- التفاوض وحل النزاعات مع المؤسسات.

3- التأثير على صانعي القرارات.

4- إعادة تقييم إستراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة.

أما فيما يتعلق بعرض الميزانية وفقا للمعيار (SOP 1-96)، فقد تتضمن الميزانية العديد من الأصول المتعلقة بمعالجة الالتزامات الخاصة ببنود المسؤولية الاجتماعية، ويشمل ذلك المدينين من الأطراف التي تتحمل المسؤولية والمؤمن عليه والملك السابقين ( وهم محل اتفاقات التعويض عن الإضرار)، وبصفة عامة فإن هذه المبالغ ينبغي إلا تعوض offset بمقابل للالتزامات الخاصة بالمعالجة بنود المسؤولية الاجتماعية، لذا ينبغي التأكد من أن هذه المبالغ سجلت كأصول (عبد البر، 2001، ص31).

وعند الإفصاح في قائمة الدخل وفق المعيار (SOP 1-96) فإذا لم تحمل تكاليف الأصول المتعلقة بمعالجة الالتزامات الخاصة ببنود المسؤولية الاجتماعية كمصروف للتشغيل، فإن اعتبارها نفقات ينبغي أن تتحقق بأمر المعايير التالية: (خلف، 2009، ص39)

أ- حدوث النفقات لزيادة العمر الافتراضي للأصل أو طاقته أو تحسين الأمن أو الكفاءة للأصل الموجود.

ب- حدوث النفقات لتخفيض أو حماية التلوث البيئي وإلا فإنها قد تقع نتيجة تشغيل مستقبلي.

ج- حدوث النفقات لإعداد أصل البيع.

كما ينبغي أن يتم تصفح القوائم المالية ما إذا كانت المستحقات من الالتزامات الخاصة ببنود المسؤولية الاجتماعية، قد تم قياسها على أساس معدل الخصم، وان يتم الإفصاح عن الخسائر

الطارئة والناجمة عن الالتزامات الخاصة بعلاج هذه البنود في هوامش القوائم المالي، وفق المعيار (SOP 96-1) بحيث يتم التأكد من: (عبد البر، 2001، ص32).

أ- الإفصاح في هوامش القوائم المالية عن طبيعة وقيمة الالتزام الطارئ، وبالتالي توقع حدوث خسائر إضافية.

ب- إمكانية أن تفصح القوائم المالية عن أمور غير مؤكدة ومتعلقة بالتقديرات نظرا لتأثيرها بشكل كبير على القوائم المالية.

ج- تشجيع الوحدات الاقتصادية (شركات، مصانع)، دون الطلب منها الإفصاح عن الإطار الزمني لتحقيق المبالغ الممكن استردادها في هوامش القوائم المالية.

د- إذا ما كانت الوحدة غير قادرة على تقدير الخسائر المعقولة والمحتملة، فهل الهوامش في القوائم المالية تفصح عن طبيعة الاحتمال الطارئ وحقيقة أن التقدير المعقول لا يمكن حدوثه.

إن الإفصاح السابق هو إفصاح محاسبي قيمي، ومن المفيد إضافة معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات المتعلقة بينود المسؤولية الاجتماعية الكلية للمشروع في صورة أرقام ونسب وإحصاءات، غالبا ما تكون أرقاما طبيعية فيزيائية أو بيولوجية وتعرض الأرقام على أساس مستويات قياسية معيارية، لتكون معيارا للرقابة على المستويات الفعلية وتحديد نوع وحجم الانحراف، ويسمى هذا التقرير تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد، ويتميز بما يلي: (عبد البر، 2001، ص33).

أ- يوفر معلومات تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وذلك على الأساس الرقابي الذي يسمح بمقارنه ما يجب أن يكون مع ما هو كائن فعلا.

ب- تقدم المعلومات الناجمة دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا لتأثيرات العمليات البيئية والاجتماعية.

ج- يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المختصة التي يتركز اهتمامها في التعرف على مدى وفاء المشروع بمسؤولياته البيئية والاجتماعية، بغض النظر عما يهدف فعلا في سبيل ذلك.

د- يغطي تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد نفس المجالات التي غطتها التقارير السابقة في الإفصاح المحاسبي، وهذه المجالات هي المساهمات البيئية، المساهمات العامة، الموارد البشرية ومجال المنتجات.

## 11-2 مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية

يصاحب عملية الإفصاح بعض المشاكل التي تؤثر بصورة أو أخرى على سلوك متخذي

القرار ويمكن تقسيم تلك المشاكل إلى الآتي: (Chetkovich, 1955)

### 1-11-2 المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

يشير (Mobley, 2007, p:762) إلى أن التقارير والقوائم المالية تمثل الأداة الرئيسية لنقل

وإبلاغ المستفيدين بالمعلومات التي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء، واتخاذ القرارات والوقوف على

قدرة الوحدة لتحقيق أهدافها، وحتى يمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات، يتطلب أن تكون تلك المعلومات ملائمة، وأن تكون مفهومة من قبل المستخدمين. ونظراً للتباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف، فإنه من الطبيعي أن تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم، وتقسم هذه الأطراف إلى الآتي:

(Chaudhry and Krishnan, 2007, p:221-224)

أ- أطراف داخلية: وتتمثل هذه الأطراف في الإدارة.

ب- أطراف خارجية: وتتمثل في حملة الأسهم، العملاء، المستثمرين، نقابات العمال، جهات حكومية، والمجتمع.

## 2-11-2 المشاكل المتعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية:

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتأثيرات المترتبة على الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية المختلفة للوحدة الاقتصادية، وأن معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الأنشطة، فترى جمعية المحاسبين الأمريكية إن هذه المعايير تتمثل في الآتي:

(Benjamin, 2008, p:39)

أ- معايير أساسية: وتتمثل في الملاءمة، البعد عن التحيز، والقابلية للفهم.

ب- معايير ثانوية: وتتمثل بالتوقيت السليم، القابلية للتحقق، الصرف المستقل، الكمال، قابلية المقارنة، والإيجاز.

ج- الاعتبارات الإضافية: وتتمثل في مغزى البيانات، المركزية، الحيطة والحذر، القبول، حق الاعتراض، الثبات، القياس الكمي، القياس النقدي، الفحص الدائم، والقابلية للتقويم.

## 2-12 الطرق المحاسبية المقترحة لقياس تكاليف محاسبة المسؤولية

قام عدة باحثين بدراسات جادة لتحديد مفهوم طرق القياس المستخدمة في المجالات المحاسبية، ومن دراساتهم جاءت الصياغة تعريفاً مقبولاً لعملية القياس المحاسبي، وهناك ثلاثة منها تعبر عن مدى تطور عملية القياس المحاسبي من الناحية العلمية فتعريف Campbell يتمثل في أن " القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ". لكن Steven أضاف بعداً رياضياً إلى عملية القياس حين عرف القياس بأنه " يتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي ". أما أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبية الأمريكية فهو أن " القياس يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة " (خلف، 2009، ص44).

أما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية التي تتمثل في تحديد المبادلات، أو الأنشطة ذات المضامين الاجتماعية، فهي من أصعب المشاكل التي يعاني منها الإطار الفكري الحالي للمحاسبة، ويكمن السبب الرئيسي في صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية في طبيعة هذه الأنشطة وبالنطاق التي تحدث فيه، إذ إن بعضها ليس له قيمة مالية محددة، مما يدفع المحاسب إلى تجاهلها أو الاكتفاء بالإفصاح الوصفي عنها بموجب ملاحظات تظهر بالقوائم المالية، كما هو الحال

عند قيام الوحدة الاقتصادية باتخاذ بعض الإجراءات لحماية المستهلك من الاستعمال الخاطيء لمنتجاتها، أو للرقابة على التلوث، لذلك كانت صعوبات قياس اثر المبادلات الاجتماعية تحول دون قيام المحاسب بعملية قياس هذه المبادلات (خلف، 2009، ص45).

ويرى الباحث أن لا تكون هذه الصعوبات مبررا للإهمال في مجال البحث العلمي لتطوير محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتوفر الحد الأدنى من الاتفاق على بعض المجالات التي يمكن إخضاعها لعملية القياس النقدي، مثل قياس تكلفة الأصول الخاصة بالحد من التلوث، وكذلك قياس الضرائب والغرامات التي تتحملها الوحدات الاقتصادية بسبب تلوثها للبيئة.

## 2-13 تعريف عملية القياس المحاسبي

هي عملية يتم من خلالها قرن الأعداد بأحداث المنظمة الماضية والجارية والمستقبلية، وعند النظر في تكاليف الأنشطة المتعلقة ببود المسؤولية الاجتماعية المختلفة للوحدة الاقتصادية، نلاحظ أنها لا تخرج عن دائرة القياس المحاسبي المشار إليها في هذا التعريف، وتحديدًا عن تطبيقها على قياس تكاليف الأصول التي تتحملها الجهة التي تقوم بالأنشطة المتعلقة ببود المسؤولية الاجتماعية، وتكون الأصول المستخدمة فيها هي من الأصول المعمرة التي تنتمي إلى طائفة الأصول الثابتة الملموسة المستخدمة في العمليات الإنتاجية لفترات طويلة، لذلك فإن قياس تكلفة عناصرها لا تختلف عن عملية قياس الأصول الثابتة التي تشتمل نوعين هما: (تركي، 2005، ص65)

1- يعد صالحا للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، ولذلك فإن تكلفته هي عبارة عن سعر شرائه مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين والاستيراد وغيرها.

2- عند الشراء والنقل إلى المكان المخصص به، فإنه يحتاج إلى بعض النفقات الضرورية واللازمة لعملية تشغيله، وتكون الكلفة سعر الشراء مضافا إليها مصاريف التشغيل التي تعالج على أنها جزء من تكلفه الأصل.

وعند الانتهاء من عملية قياس كلفة هذه الأصول يجري إثباتها في الدفاتر المحاسبية، بعدها أصولا جديدة على أن يتم تخصيص مصاريف اندثارها على الفترات المحاسبية، تطبيقاً لقاعدة الاستحقاق المحاسبي، ويعتبر قسط الاندثار في هذه الحالة جزءاً من تكاليف إنتاج الفترة، شأنه شأن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمل، إذ إن هذه البنود تعد جزءاً من التكلفة الكلية للإنتاج.

## 2-14 قياس حجم المبالغ المخصصة للصرف على أنشطة المسؤولية الاجتماعية

عرف مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين ( AICPA ) عام 1975 مفهوم المصروفات بأنها " جميع التكاليف المستفدة التي تم خصمها من إيراد الفترة ". كما عرف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي ( FASB ) عام 1970 مفهوم المصروفات بأنها " عبارة عن إجمالي النقص في الموجودات، أو إجمالي الزيادة في المطلوبات الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الأرباح،

ويتم قياس هذا النقص، أو هذه الزيادة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ( المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, 1999).

ولذلك فإن المبالغ التي تنفق من قبل الوحدة المحاسبية لمعالجة نتائج الإنتاج، أو ما تنفقه على الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية كمصاريف جمع مخلفات الإنتاج، أو تعقيم موقع العمل، أو ما تدفعه إلى الجهات المختصة كمساهمة تطوعية أو إلزامية بموجب القوانين والتشريعات السائدة في كل بلد، فإنها في الواقع تعد وفق نظرية المحاسبة جزءاً من مصروفات الوحدة الحسابية، باعتبار أن هذه المصروفات تهدف إلى تحقيق خدمة اجتماعية تتمثل بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تعمل الوحدة الاقتصادية في محيطها.

ولقياس مصروفات أنشطة المسؤولية الاجتماعية تقسم إلى: (Benjamin, 2008, p:68)

1- المصروفات التي تنفق مباشرة من قبل الوحدة الاقتصادية في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتعد جميع المصروفات التي أنفقت في هذا المجال في فترة محاسبية معينة من المصروفات الايرادية التي تحمل على حساب أرباح وخسائر الفترة خصماً من إيرادات نفس الفترة، بعد هذه المصروفات قد أنفقت في سبيل تقديم خدمة للغير هم أبناء المجتمع عموماً، وتدخل مثل هذه المصروفات في نطاق مفهوم العائد الاجتماعي.

2- المصروفات التي تدفع من قبل الوحدة الاقتصادية للجهات الرسمية المختصة في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية، إذ اتخذت بعض الدول قوانين وأنظمة لإلزام الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة بهذه الأنشطة بدفع مبالغ سنوية إلى الدولة، يختلف مقدارها من وحدة إلى أخرى حسب العوامل التالية:

أ- حجم نشاط الوحدة الاقتصادية.



ب- طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية.

ج- درجة أضرارها بالبيئة.

ويرتبط تزايد أهمية معيار الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عما يطلق عليه الباحثون مدخل المالك (Owner's Approach) إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين (Users' Approach)، فتحوّلت الوظيفة المحاسبية من مركز التركيز على دورها الأساسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح المالك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات ( خلف، 2009، ص48).

ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل: مبدأ معيار الإفصاح (Disclosure)، والملائمة (Relevance)، والمصدقية (Reliability)، والقابلية للمقارنة (Conservation)، والموضوعية (Objectivity)، كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى، كانفتاح مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات، وهي التي قدمت للمحاسب كثيرا من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور معيار الإفصاح، ومن هذه المفاهيم والأدوات مثلا: مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي.

وبالرغم من أهمية هذا المعيار من حيث ما يوفره من معلومات، إلا أن المشكلة تكمن في تعدد وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها من البيانات المالية المنشورة، وينشأ هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد

البيانات المنشورة مثلا، وهو إدارة المنظمة تجاه مشكلة الإفصاح، قد لا تلتقي مع نظرة من يدقق هذه البيانات، كذلك قد لا تتفق مع نظرة من يستخدمها من رجال الأعمال (تركي، 2005، ص 29).

لذلك يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام موحد للإفصاح يضمن مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال، إلا أن معيار الإفصاح المناسب، لا بد من أن يرتبط مع الإفصاح الواقعي، أي الإفصاح الممكن أو المتاح والواقعي قدر الإمكان، بمعنى أن التقارير المحاسبية، يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، وتحقق مصلحة العدد الأكبر من المهتمين بمعلومات القوائم المالية (عبد المجيد، 2006، ص 104).

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (FASB)، في مناقشتها للمعيار الثالث "معيار التقرير" من معايير التدقيق، ماهية (الإفصاح المناسب) بما يلي: "أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية - وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها - تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية "الجهرية". وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمى هذه القوائم" (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، 1999).

ويلاحظ من النص السابق أن مفهوم الإفصاح، يركز على العناصر الجوهرية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وما دامت الوحدة الاقتصادية تعمل في مجتمع معين، تتأثر به وتتفاعل معه فإنه من الضروري أن تفصح عن أدائها الاجتماعي، باعتبارها من العناصر الجوهرية التي تمارس.

ويرى الباحث أن مفهوم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة، ذات المضامين الاجتماعية، وتعد القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها بما يلي:

1- أنشطة خاصة بحماية المستهلك.

2- أنشطة خاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.

3- أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية.

وبناء على ذلك فإن معيار الإفصاح المناسب (Adequate Disclosure)، يلعب دوراً مهماً و مركزياً - سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، وقد تركزت أهمية هذا المفهوم بما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات منها: الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثون والأكاديميون، وتزداد أهميته في مجالات المشاكل المحاسبية التي لم يتم الإجابة عنها في الفكر المحاسبي ومنها: مشكلة قياس تكاليف البيئة. وأن أية مناقشة، أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب لتكاليف الأنشطة المتعلقة ببند المسؤولية الاجتماعية - كما هو الحال في المجالات الأخرى- لا بد أن يتم في إطار أغراض المحاسبة المالية التي تتمحور حول هدف رئيسي هو توفير المعلومات للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات

اقتصادية تتعلق بالمنظمة المصدرة للبيانات، كما تهيئ لهؤلاء بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات لتلك المنظمة، كمساهمتها في الحد من التلوث البيئي، وتحقيق أدائها الاجتماعي مثلاً، أو بيان قوتها الايرادية(عبد البر، 2001، ص35).

## 2-15 محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ضوء القوانين والتشريعات الكويتية

حظي موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بعد تراكم الأعباء الملقاة على عاتق المجتمع باهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقدة عام 1993 أقرت الفقرة (64) من الأجندة، ضرورة إظهار الحسابات القومية لكل بلد النشاطات الاقتصادية والحسابات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة، بما فيها كافة التدفقات النقدية والمادية التي تضمن العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والبيئة (العرافي، 1997، ص1).

وقد دخل موضوع المسؤولية الاجتماعية مرحلة جادة في دولة الكويت، وخطا خطوات مهمة في مجال المحافظة على مبادرات المسؤولية الاجتماعية بشكل عام والمحافظة على البيئة بشكل خاص، وفي عام 1996 تم إصدار القانون رقم 1995/21 بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية، وقد نص القانون على ضم كل من مجلس حماية البيئة والإدارات والأجهزة العلمية الأخرى التابعة لوزارات ومؤسسات حكومية مختلفة إلى هذه الهيئة، وذلك كخطوة جادة تتخذها الدولة في مجال تنظيم الشؤون الإدارية للمجال البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

كما دعت هذه الهيئة إلى ضرورة إدخال المحاسبة البيئية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن حسابات الدخل القومي، أو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، على اعتبار أن هناك تكاليف تتفق للحد أو لإزالة المخلفات الناتجة عن مزاوله الشركات نشاطها الصناعي، مما يستدعي ضرورة حماية البيئة من هذه الصناعات ورفع مستوى الوعي والثقافة البيئية لدى المنتج والمستهلك على حد سواء، من خلال وضع إطار علمي لمفهوم البيئة والتلوث البيئي وطبيعة التكاليف البيئية والتعرف على أسس القياس والتحليل للتكاليف البيئية. بعد أن كانت أغلب الشركات تواجه مشاكل بقياس وتحليل التكاليف البيئية الخاصة بتحديد وقياس هذه التكاليف والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية، حيث كانت المحاسبة التقليدية تخفي التكاليف البيئية ضمن عناصر التكاليف غير المباشرة مما ينتج عنها معلومات غير دقيقة واتخاذ قرارات خاطئة (السقا، 1998، ص 10).

وعلى صعيد المحافظة على البيئة فقد اتخذت الهيئة العامة للبيئة الخطوات العلمية الفعالة لإعداد الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي التي تعد من أهم الوثائق المعنية بسياسة وبرامج الدولة الهادفة إلى المحافظة على البيئة واستغلاله بصورة مستدامة، وعلاوة على أن إعداد الإستراتيجية من ضمن المتطلبات الرئيسية لهذه الاتفاقية التي وقعت عليها دولة الكويت في عام 1992، تعد الإستراتيجية برنامجاً تنفيذياً يحدد مسؤوليات ومهام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال المحافظة على البيئة، وتتبع دولة الكويت سياسة التعاون في مجال المحافظة على البيئة والثروات الحية وذلك من خلال التزاماتها الدولية والإقليمية وخاصة نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي يهدف إلى الاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة لدى هذه المنظمات والدول المساهمة فيها.

## ثالثاً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة الحالية، ومن أهم هذه

الدراسات ما يلي:

### 2-16 الدراسات باللغة العربية

- دراسة بدوية، (2000) بعنوان: المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية على المحاسبة، وكذلك استعراض الأسباب التي حالت دون قيام المحاسبين بتوفير المعلومات المتعلقة بتأثيرات المنشأة على البيئة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد أسس أو قواعد لقياس وعرض التكاليف الاجتماعية الكلية للأضرار البيئية الناشئة عن عمليات المنشأة للأسباب الآتية:

1- صعوبة وضع مقاييس نقدية للأضرار البيئية بطريقة موضوعية.  
2- عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المنشآت، مما أدى إلى تجنب هذه المنشآت تحمل نفقات لتخفيض الأضرار البيئية.

3- عدم رغبة العديد من المنشآت في الإفصاح اختياريًا عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية.  
وقد اقترحت الدراسة تحديد المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشأة فيما يختص بالرقابة على التلوث والمعايير المسموح بها، كذلك تحديد التكاليف المترتبة عن الحد من الآثار البيئية وتوضيح التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال، إضافة إلى وضع خطة تفصيلية للحد من المشاكل البيئية والموازنة التخطيطية للتكاليف البيئية.

- دراسة أبو خشبة، (2001). بعنوان: مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية:

دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعين في جمهورية مصر العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية، وبينت النتائج أن اهتمام برامج المراجعة التي يعدها مراجعو الحسابات ينصب على الأثر المالي وليس على الأثر الاجتماعي، كما أن المراجعة البيئية تكاد تكون مهملة من قبل المراجعين، كما أن المنشآت الاقتصادية نادراً ما تفصح عن نشاطاتها البيئية. لذلك فإن زيادة دور المراجع في المجال البيئي يعتمد بشكل أساسي على تدخل الدولة عن طريق سن تشريعات بيئية ملزمة، بالإضافة إلى ضغوط الأطراف المهمة بالمجتمع والهيئات والمنظمات المهنية على المنشآت. وتوصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية للإفصاح المحاسبي البيئي أصبحت حقيقة في مجال الإفصاح الخاص والمرتبط بالالتزامات البيئية، وأمكن لعدد من الشركات على مستوى العالم أن تطبق تلك المعايير وفقاً لمتطلبات كل معيار، كما أن الالتزامات المستحدثة لمهنة المحاسبة وخاصة المحاسبين الإداريين تشير إلى ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بالأمر البيئي، وبالأخص ما يؤثر في القوائم المالية، ومن ثم تصبح المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خدمة لأصحاب المصالح المتعارضة أمراً في غاية الأهمية لتأثر القرارات الاستثمارية بما تفصح عنه تلك الوحدات الاقتصادية.

- دراسة السعيد، (2001) بعنوان: محاسبة البيئة التحديات والفرص.

تناولت هذه الدراسة محاسبة البيئة التحديات والفرص، إذ بينت أن المحاسبة البيئية تُعد أحد طرق تحسين القرارات للمنشآت ولمواجهة التحديات والفرص البيئية المتزايدة من خلال تحديد تكاليف البيئة الداخلية والخارجية المتنوعة، إذ إنه كان من أسباب نشأة المحاسبة البيئية تفاقم الالتزامات البيئية التي شكلت جزءاً ملحوظاً من الالتزامات الكلية. ويرى الكاتب أن قضايا البيئة

وتداعياتها المستقبلية لم تستقطب بعد الضوء الكافي الكفيل لمواجهة النمو السكاني المطرد واستمرار المنشآت الصناعية، مثل منشآت البتروكيماويات والحديد والصلب وهنا يأتي دور وأهمية وجود نظام للمحاسبة البيئية الذي يخدم المنشأة للقيام بإدارة تكاليف البيئة بشكل أفضل، وبناء وصياغة استراتيجيات المنشأة بأسلوب أمثل، وتعزيز الدقة في تحديد تكلفة المنتجات والخدمات، إضافة إلى اكتشاف فرص جديدة للتقليل من تكاليف البيئة.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- 1- مساعدة الإدارة في التأكد من تطبيق القوانين البيئية.
  - 2- اكتساب موقع تنافسي أفضل من خلال تخفيض الآثار البيئية السلبية وبالتالي تحسين تصميم المنتجات.
  - 3- مساعدة الإدارة في صنع قرارات إستراتيجية بشأن استمرارية أو التخلص من منتجات معينة، إضافة إلى تخفيض تكاليف الطاقة وتحويل الموارد.
  - 4- استكشاف فرص لحصر التكاليف والعمليات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج.
- دراسة بامزاحم، (2003). بعنوان: أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار أثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تتداول أسهمها في سوق عمان المالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي لتغطية الدراسة الميدانية من خلال قراءة وتحليل القوائم المالية لاثنتي عشرة شركة من الشركات المساهمة التي يرى الباحث أن نشاطها يضر بالبيئة، وكذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكون من



شركات الخدمات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية، وقد تم تحليل بياناتها باستخدام البرنامج الإحصائي. وأظهرت النتائج ما يلي:

1- أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضياً، وأن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعياً وصفيًا، وما زال يحتاج إلى تطوير كبير.

2- أن عينة الدراسة ترى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي للشركات التي يساهمون أو يستثمرون فيها يعد إفصاحاً غير كافٍ، حيث كان المتوسط الحسابي لردود الأفراد على هذه الفرضية (2.6) وقد تم رفض الفرضية.

3- أما بخصوص أهمية المعلومات التي تقدمها هذا الإفصاح فقد كانت إجابات أفراد الدراسة ايجابية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.9) مما يعني قبول الفرضية التي تقول أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي يقدم معلومات مهمة لأغراض اتخاذ قرار الاستثمار.

- دراسة الخويطر، (2003) بعنوان: الإفصاح المحاسبي والشفافية فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية ودورها في دعم الرقابة والمسائلة في الشركات السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الممارسات الحالية من قبل المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالمحاسبة الاجتماعية وذلك من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، وكانت وسيلة جمع البيانات الأساسية هي الاستبيان الذي تم توزيعه على المديرين الحاليين لأكثر مائة منشأة سعودية وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- أن هناك انخفاضاً في مستوى مزاولة المحاسبة الاجتماعية من قبل المنشآت الصناعية في المملكة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية في الدول المتقدمة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني مستوى الوعي بأمور المحاسبة الاجتماعية.

2- عدم وجود الدعم الكافي من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية والجهات التشريعية المحاسبية.

3- عدم اهتمام إدارات المنشآت بأخذ زمام المبادرة بتبني سياسات وإجراءات اجتماعية تؤدي إلى قياس وتحليل وعرض آثار مزاولة تلك المنشآت لأنشطتها على البيئة.

- دراسة العريان، (2004) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية عند اتخاذ قراراتهم وبيان مدى أهمية تلك المعلومات لدى مانحي القروض في البنوك التجارية الأردنية باختلاف الأداء المالي والأداء الاجتماعي، وبيان مدى الأهمية النسبية لبند المعلومات الاجتماعية بالنسبة لمتخذي القرارات المتعلقة بالإقراض في هذه البنوك.

وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحك الأساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض في البنوك التجارية الأردنية هو الأداء المالي للعميل، والمتمثل في قوة مركزه المالي وقدرته على سداد الالتزامات ودرجة السيولة التي يتمتع بها بها، وأن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ليس له تأثير على قرارات مانحي القروض وإن كان له أثر محدود في المقدرة على الإقراض.

وأوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة في قطاع البنوك التجارية الأردنية في مجال الإقراض بحيث يعطى وزن نسبي أكبر للأداء الاجتماعي للمنشآت المقترضة ودور تلك المنشآت في خدمة البيئة والمجتمع الذي تعمل به.

- دراسة جربوع، (2007)، بعنوان: مدى تطبيق القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة: دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- إن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعد أحد الفروع الجديدة في المحاسبة وقد ولد هذا النوع من المحاسبة في الدول الصناعية الكبرى نتيجة تزايد الكثافة الصناعية وتزايد الإحساس من جانب المجتمع بالآثار الاجتماعية السلبية التي تنتج عن الصناعة.

2- الاهتمام المتزايد من المجموعات المختلفة مثل أصحاب المشروع والزبائن والعاملين والمستثمرين وجماعات الضغط في المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية من ناحية، وزيادة اهتمام إدارة المشروع ومتخذي القرارات والجهات الإشرافية على اختلافها بأهمية اضطلاع المشروع بالأنشطة الاجتماعية.

3- قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة التي تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لقيام المشروع بأنشطته الاقتصادية.

4- تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحديد وقياس صافي المساهمة لمنظمات الأعمال التي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف والمنافع الخارجية التي لها تأثير على جميع الفئات.

وأوصت الدراسة بأنه يتوجب أن يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركات التي تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة للتكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كمياً حتى تتم عملية المقابلة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية النقدية.

- دراسة العليمات، (2007)، بعنوان: **العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الصناعات البتروكيمياوية المساهمة الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأييد المستجيبين في شركات الصناعات البتروكيمياوية الأردنية للعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركاتهم والإفصاح عن ذلك محاسبياً. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تم توزيعها على المدير المالي والمدقق الداخلي في الشركات البتروكيمياوية المساهمة الأردنية، حيث تم توزيع (34) استبانة خضع منها (27) استبانة للتحليل الإحصائي. وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- تسهم شركات الصناعات البتروكيمياوية المساهمة الأردنية وبدرجة مرتفعة في العديد من المجالات الاجتماعية، مثل الإفصاح عن تكاليف توفير شروط السلامة العامة للعاملين لديها والتأمين الصحي للعاملين، وتخفيض التلوث والتخلص منه بطريقة آمنة وحيازة هذه الشركات على تراخيص إنشاء متفقة مع الأمور البيئية، والإفصاح عن المساهمات والمنح المقدمة لأفراد المجتمع وتدوير مخرجات الإنتاج لتقليل الضرر البيئي بسبب اهتمامها بسمعتها.

2- عدم اتفاق المستجيبين في شركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية لأهمية عمل مخصصات مالية للأمر الاجتماعي الطارئة.

3- تؤثر طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشآت البتروكيماوية الأردنية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمجال القوانين والأنظمة الاجتماعية، ومجال خدمة المجتمع المحلي والبيئة، ومجال العاملين وجودة المنتج وخدمة المستهلك.

وقد أوصى الباحث بضرورة تركيز شركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية على إنشاء مراكز تعليمية وترفيهية وصحية، وذلك لوصول أبناء المجتمع إلى الرفاهية العامة وتحسين ظروفهم المعيشية. وأنه على شركات الصناعات البتروكيماوية المساهمة الأردنية أن تعمل على تلبية مطالب جمعية حماية المستهلك، وأن يكون هناك تعاون وتواصل فيما بينهما بما يخدم أمور المستهلكين المحليين وبما يعود عليهم بالنفع العام.

- دراسة وهيبية، (2009)، بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي وكيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

2- دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية يكون عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة.

3- نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في المؤسسة يكون من خلال التواصل مع الجهات الرسمية والجمعيات المتخصصة من أجل رصد عملياتها ومواءمتها مع الشروط البيئية بعد الحصول على الشهادات البيئية العالمية.

## 2-17 الدراسات الأجنبية

- دراسة ( Daviss, 1999 ) بعنوان: **Profits From Principles** وتعد واحدة من الدراسات التحليلية الرائدة المتعلقة باستشراف المستقبل، فقد بدأ الباحث دراسته مستعرضاً لأفكار قدمها مديرين مشهورون حققوا منافع مهمة وخفضاً بالتكاليف نتيجة تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية واهتمامهم بالبيئة والمحافظة عليها، وأوضح مثال على ذلك أن إحدى الدراسات وجدت أن ثماني دراسات من كل عشر حالات كان فيها أداء الشركات التي لا تسبب تلوثاً للبيئة أفضل من منافسيها الذين يتسببون بتلوث البيئة. كذلك أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من دعوات بعض المفكرين الاقتصاديين، مثل حامل جائزة نوبل Milton Friedman الذي تبني هدف تعظيم الربح وعدم الإنفاق على الجوانب الاجتماعية، إلا أن التجربة أثبتت أن الأرباح ستكون أكبر عندما تتحمل المنشأة مسؤولية اجتماعية، وقد استخلص Daviss من دراسته أن ما كانت تضطلع به الحكومة من حماية للأخلاقيات ومسؤولية اجتماعية يجب أن يتحول إلى منشآت الأعمال وذلك بسبب الخصخصة والتوسع في دعم القطاع الخاص.

- دراسة- (Environmental Accounting protection Agency EPA, 2000)

### **Environmental Project: Enhancing supply chain performance with Environmental Cost Information**

قامت لجنة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز برنامج للمحاسبة البيئية تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والتكاليف المرتبطة بها، مثل تكاليف الحد من التلوث وذلك عند بدء ونهاية عملية الإنتاج، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الإعداد لبرنامج المحاسبة عن البيئة الـ “EPA”، وقد تبين من الدراسة أن معظم المنشآت تخفي التكاليف البيئية ولا تتم معالجتها أو احتسابها، مما يؤثر على القرارات الإدارية المختلفة مثل قرارات الشراء والإنتاج وخطوة الإنتاج. وبناء عليه تم تكوين فريق من الخبراء المتخصصين لتوعية المعنيين بالدور الذي تلعبه الـ “EPA” في هذا المجال وتم توزيع مجموعة من الأسئلة على عدد من المنشآت من خلال تقديم النصائح التالية:

- 1- خفض الفاقد من المواد والمخلفات الضارة.
- 2- إنشاء مشروع أو خطة عمل للمحاسبة البيئية.
- 3- تنبي الإعلان والتصريح بهذه الخطة.
- 4- تخفيض تكلفة إزالة المخلفات من خلال تخفيض المخلفات من الأساس.
- 5- رفع العائدات من خلال تخفيض شراء كمية مواد غير ضرورية مما يخفض من تكاليف التخزين ومن إجمالي التكاليف.
- 6- خفض المخاطر من استخدام مواد ضارة بالموارد البشرية والمادية.

وتعمل وكالة حماية البيئة الأمريكية الـ "EPA" على دمج نظام المحاسبة الإدارية بحيث يتماشى مع برنامج المحاسبة عن التكاليف البيئية، وعلى أن يتم التصريح عنها بدقة وشفافية تامة وتصاغ هذه النظم في مجموعة من القرارات مشتملة على قرارات التخطيط وتقييم الأداء، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة النظم الإدارية والتنظيمات المخولة باتخاذ القرارات لاتخاذ الخطوات اللازمة للحد من الإهدار والتلوث وكجزء من مهمات برنامج المحاسبة البيئية.

- دراسة (McWilliams & Siegel, 2000) بعنوان:

### **Corporate Social Responsibility and Financial Performance: Correlation or Misspecification**

أشار الباحثان إلى اختلاف نتائج البحوث حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنشأة وأدائها المالي، ورغم أن أغلب البحوث تؤيد وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي إلا أن الباحثين حاولوا أن يثبتوا أن هذه العلاقة الإيجابية مضللة بسبب عدم الدقة في فرز العلاقة بين مؤشرات القياس لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من جانب والأداء المالي من جانب آخر، وقد حاولوا من خلال نموذج قياسي أن يوضحوا أن المسؤولية الاجتماعية ذات تأثير حيادي على الأداء المالي إذا قيست بشكل دقيق آخذين بنظر الاعتبار العلاقات المتداخلة بين أبعادها بشكل أحادي والأداء، وقد عزوا هذا الأمر من خلال طرح علاقة البحث والتطوير في مجال الموارد البشرية، والتدريب بعدها بعداً مهماً في المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.



- دراسة ( Christopher and Bebbington, 2002 ) بعنوان:

### **The French Bilan social –A pragmatic model for the development of accounting for The environment**

ناقشت الدراسة مفهوم وأهمية المحاسبة عن البيئة في إطار عرض التجربة الفرنسية في هذا المجال وأوضحت أن المحاسبة عن البيئة هي نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمنشأة تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وأن هذا النظام يعد استجابة مرضية لحاجة أصحاب المصلحة في الوحدة إلى معلومات ذات بعد بيئي من ناحية، وتجاوبا مع آثار التشريعات على نشاط التنظيم من ناحية أخرى، كما أوضحت الدراسة أن كل منشأة فرنسية بها أكثر من 300 عامل تقوم بإعداد قائمة بيئية تقدم معلومات كمية غير مالية، مثل كمية الملوثات المحققة ومعلومات مالية مثل تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث أو الحد منه. وعرضت الدراسة نموذجا للقائمة البيئية عن تلوث الماء، كما ورد عن الدراسة تقديم معلومات عن تحليل عناصر التلوث، والمستوى الفعلي للتلوث في السنة الحالية والسابقة والأنشطة التي قامت بها المنشأة في العامين الفاتحين لمكافحة التلوث، وتحديد تكاليف التجاوب مع المطالب البيئية، إضافة إلى إعداد قوائم تضم بيانات ومعلومات عن الأنشطة وتأثيراتها البيئية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن بعض المنشآت الفرنسية أعدت هذه القائمة وكان ذلك وفقاً لمتطلبات وزارة البيئة للحد من التلوث والإفصاح عن أداء المنشآت في هذا المجال.

- دراسة ( Johnson, 2003 ) بعنوان: **“Research on Environmental Reporting”**

تناولت هذه الدراسة مناقشة وتحليل أهم المشكلات التي تواجه المحاسبين بشأن الاعتراف بالنفقات البيئية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مشاكل في القياس المحاسبي للنفقات والالتزامات البيئية،

وأن الإفصاح الذي يطلبه أصحاب المصلحة في المنشأة يجب أن يوفر معلومات عن طبيعة نشاط المنشأة، وما يرتبط بها من تكاليف وأثر هذه التكاليف على المركز المالي والسيولة وعائد السهم، إذ إن الأساليب التقليدية المتبعة لا تسد حاجة المديرين للمعلومات الخاصة بالتكاليف البيئية، والتي تدخل في صنع القرار وتحسين صورة المنشأة التي يعتمدون عليها بشكل أساسي عند اتخاذ القرار مما يؤدي بالنهاية إلى اتخاذ قرار خاطئ أو غير ملائم.

وتقر الدراسة بأن هناك معوقات في قياس وتحليل النفقات والالتزامات البيئية حيث تقتضى الرؤية الحديثة بأن يتم معالجة الالتزامات والنفقات البيئية، وبيان مدى الالتزام بالتشريعات البيئية والآثار الجوهرية المترتبة على الالتزام بهذه التشريعات من نفقات رأسمالية وتقديرية، إلا أن الممارسة الفعلية لأغلب المنشآت تغفل هذا الجانب رغم تعدد التشريعات البيئية في العقدين الماضيين، والتي من شأنها إلزام المنشآت بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالتلوث وتكاليف المنع، أو الوقاية من الأضرار البيئية والتي إذا لم تعالج بطريقة سليمة سوف تؤثر بالنهاية على النتيجة النهائية للمنشأة وحجب البيانات والمعلومات عن الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Rezaee, Szendi & Aggarwal, 2005) بعنوان:

### **Corporate governance and accountability for environmental concerns**

تناولت هذه الدراسة أثر تزايد الإجراءات والقواعد الحكومية بشأن حماية البيئة على اقتصاديات منشآت الأعمال، فأوضحوا أن المنشآت أصبحت مسئولة عن الحفاظ على البيئة، مما شجع على الاهتمام بمدى مسئولية المنشأة عن تحقيق نتائج بيئية محددة وكذلك الاهتمام بالمعالجة المحاسبية المتعلقة بالقياس وتحليل التكاليف البيئية. ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك اهتماماً متزايداً من قبل الجهات الحكومية بالأمر البيئية والمخاطر المصاحبة للأنشطة الإنتاجية للمنشآت كالتلوث

من خلال حث المنشآت على الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية على أن تقوم الجهات المختصة بإعداد قواعد وإرشادات محاسبية محددة لقياس التكاليف البيئية.

كما أشارت الدراسة إلى أهمية إعداد إرشادات وقواعد محاسبية للمحاسبة عن التكاليف البيئية بهدف:

1- الإفصاح عن المخاطر البيئية المصاحبة لنشاط المنشأة وأثر ذلك على عناصر الإيرادات والمصروفات.

2- الإفصاح عن الأداء البيئي ضمن القوائم المنشورة.

3- وصف عام للأمور البيئية القابلة للتطبيق على المنشأة وآثار الالتزام بها على النفقات الرأسمالية والأرباح.

- دراسة (Roussey, 2008) بعنوان: **Auditing Environmental liabilities** أوضحت هذه الدراسة أنه ينشأ عن مكافحة التلوث البيئي التزامات وتكاليف بيئية يرتبط بها مشاكل محاسبية، ومن هذه المشاكل تقدير التزامات مكافحة التلوث وإجراءات المحاسبة عن التكاليف البيئية ومحددات تقدير خطر التلوث. وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن الالتزامات البيئية تنشأ عن عدم الالتزام بالتشريع البيئي وتدمير البيئة واتخاذ خطوات نحو إزالة التلوث الفعلي.

2- أن هناك صعوبة في توجيه المنشآت المسببة والمساهمة في التلوث البيئي إلى الالتزام بالتشريعات والمعايير البيئية حيث صدرت العديد من المعايير والتشريعات بهذا الصدد.

3- هناك عدم وعي من قبل المنشآت والعاملين بهذه التشريعات والمعايير وأن هناك صعوبة في تقدير هذه الالتزامات، وتوجد حاجة لاستشارة خبراء البيئة بشأن تكاليف إزالة التلوث حتى يمكن

توجيهها محاسيباً كمصروف أو كنفقة رأسمالية، وأن هذه المشاكل والمعوقات المتعلقة بالقياس المحاسبي للتكاليف والالتزامات البيئية فتحت آفاقاً جديدة لمهنة المحاسبة.

- دراسة (Zachry, Gaharan, and Charisson, 2008) بعنوان:

### **A Critical Analysis of Environmental Costing**

هدفت هذه الدراسة إلى شرح الجانبين الإيجابي والسلبي في طرق تقييم التكاليف البيئية. أشارت الدراسة إلى أن المنشآت تواجه تزايداً مستمراً في التكاليف البيئية. وهذا التزايد دفع المحاسبين بشكل قوي إلى تصميم نظام معلومات يعمل على توفير معلومات عن التكاليف البيئية. كما أشارت إلى أن الاهتمام الرئيسي بمنشآت الأعمال في السبعينات كان منصباً على إجمالي التكاليف التي ستتحملها، وهل هذه التكاليف ستزيد من القدرة التنافسية للمشروعات الأمريكية. كما أظهرت أن انتقال المصانع الأمريكية من المدينة إلى خارجها كان تقادياً لأنظمة العمل وليس بسبب أنظمة وكالة حماية البيئة، وأشار الباحثون (Zachry, Gaharan, and Charisson (2008) إلى أن هناك نوعين من التكاليف البيئية وهي على النحو التالي:

1- التكاليف البيئية الخاصة بالموقع: هناك طريقتان لحساب التكاليف البيئية، الطريقة الأولى التكاليف المستحقة accrual costs حالياً كوسيلة لتقدير التكاليف أو المصروفات المستقبلية، أما الطريقة الثانية فهي خصم جميع التكاليف مرة واحدة من المصروفات.

2- التكاليف البيئية الخاصة بالإنتاج: تنشأ بعض التكاليف البيئية مع المنتج، وتتراكم خلال الإنتاج المستمر للمنشأة ومن أمثلة هذه التكاليف تلك الخاصة بالتحكم البيئي، وتكلفة التخلص من النفايات، والضرائب المتعلقة بالبيئة. وقد يبدو للوهلة الأولى أن تكاليف التحكم البيئي وتكلفة النفايات لا تمثل أي مشكلة بالنسبة لخصم هذه التكاليف من المنتج الملائم، ولكن بنظرة أعمق نجد أن مشكلة توزيع

هذه التكاليف على مواقع الإنتاج وخاصة في حالة تعدد المنتجات مشكلة لا تقل عن مشكلة توزيع التكاليف غير المباشرة في المحاسبة التقليدية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن التكاليف البيئية لمنشآت الأعمال أصبحت عاملاً مؤثراً في عملياتها. فالزيادة في التكاليف البيئية ستوفر معلومات جديدة لمديري المصانع، وهذه المعلومات ستكون حافزاً للإدارة لتقسيم الإنتاج إلى خلايا صناعية. وهذه الطريقة تسمح بتحديد أدق لجميع تكاليف التشغيل بغض النظر عما إذا كانت هذه التكاليف صناعية غير مباشرة أو تكاليف بيئية بما يساعدها على تسعير منتجاتها بشكل مناسب.

## 2-18 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت، وإن معظم الدراسات التي أُتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في الأردن وفلسطين والجزائر ومنها ما كان في بيئات أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أجريت هذه الدراسة في الكويت، إذ كانت شاملة للشركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية كمجتمع للدراسة التي تعمل في نشاطات مختلفة، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت على حد علم الباحث.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

1-3 مجتمع الدراسة والعينة

2-3 أدوات الدراسة

3-3 صدق الأداة

4-3 ثبات الأداة

5-3 المعالجة الإحصائية

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل وصفا للمنهجية التي اعتمدها الباحث في إجراء هذه الدراسة، والإجابة عن الأسئلة التي تضمنتها مشكلة الدراسة. ويقدم كذلك وصفا لنوع الدراسة وطبيعتها واختيار مجتمعها وعينتها ووحدة المعاينة فيها. ويتعرض إلى أدوات جمع البيانات ( الاستبانة) وتحديد ثباتها وصدقها، وتضمن تحديدا للأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات وذلك على النحو الآتي:

#### 1-3 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما المجتمع الفعلي الذي تم تعبئة الاستبانات منهم فتشكل من فئة العاملين بالإدارات المالية (محاسبين، مدققين ماليين، محللين ماليين) في هذه الشركات والبالغ عددهم ( 790 ) موظفاً في أقسام الإدارة المالية، وموزعين على (180) شركة تنتمي إلى القطاعات الاقتصادية الموضحة في الجدول (1-3) التالي:

## جدول (1-3)

## الشركات المساهمة العامة مصنفة حسب القطاع

عدد الشركات	القطاع
9	البنوك
43	الاستثمار
7	التأمين
34	العقارات
27	الصناعة غير الغذائية
54	الخدمات
6	الصناعات الغذائية
<b>180</b>	<b>المجموع الكلي للشركات</b>

المرجع: النشرة السنوية لسوق الكويت للأوراق المالية، (2010)

وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات التي يزيد رأسمالها على عشرة ملايين دينار كويتي ويزيد عدد العاملين فيها على 50 شخصاً، وذلك كون قانون الشركات الكويتي يعد الشركات التي ينطبق عليها هذان المعياران من الشركات الكبيرة. وقد انطبق هذان المعياران على 133 شركة مساهمة عامة موزعة على القطاعات الاقتصادية الموضحة في الجدول (2-3)، والملحق رقم (1) يبين أسماء الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.



## الجدول (2-3)

عدد الشركات المساهمة العامة التي شملتها الدراسة مصنفة  
حسب القطاع الذي تنتمي إليه

عدد الشركات			القطاع
نسبة الشركات المشاركة %	عينة الدراسة	العدد الكلي	
100	9	9	البنوك
69.7	30	43	الاستثمار
100	7	7	التأمين
73.5	25	34	العقارات
77.7	21	27	الصناعات غير الغذائية
64.8	35	54	الخدمات
100	6	6	الصناعات الغذائية
<b>%74</b>	<b>133</b>	<b>180</b>	<b>المجموع الكلي للشركات</b>

المصدر: من تصميم وإعداد الباحث

أما عينة الدراسة فقد كانت طبقية عشوائية، إذ تم اختيار ثلاثة رؤساء أقسام ممن مضى على خبرتهم في وظائفهم خمس سنوات فأكثر، حيث يكون هؤلاء لديهم وجهة النظر المستقلة والوعي عند الإجابة عن فقرات الاستبانة التي ستوزع عليهم، وهكذا أصبح عدد أفراد العينة التي ستوزع على أفراد العينة الاستبانة 399 فرداً ( 133 \* 3 أفراد) أي ما يعادل 50% من حجم مجتمع الدراسة وهي نسبة مثالية ممثلة لمجتمع الدراسة.

## 2-3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث العديد من الأدوات لغرض جمع المعلومات المطلوبة للدراسة، منها أداة الاستبانة، والأدوات الإحصائية، والمراجع العلمية، ورسائل الماجستير وغيرها. وبخصوص الاستبانة فقد قام الباحث بتصميم الاستبانة كأداة لقياس متغيرات الدراسة، وقد صيغت فقراتها

بعبارات خبرية مفتوحة، واعتمد مقياس ليكرت الخماسي ( ملتزم جدا 5، ملتزم 4، ملتزم إلى حد ما 3، غير ملتزم 2، غير ملتزم جدا 1) وذلك لمعرفة أوزان إجابات أفراد العينة، والملحق رقم ( 2 ) يبين نموذج استبانة الدراسة كما توزيعه على عينة الدراسة.

وقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين في كلية الأعمال بالجامعة وتم إجراء التعديلات المطلوبة عليها، وبعد الانتهاء من تصميم العينة قام الباحث باختيار عدد من الأصدقاء الباحثين ومن ذوي الخبرة لمساعدته في توزيع الاستبانة على 399 من أفراد العينة ومتابعتها واستردادها بعد استيفائها، وبعد مرور عشرة أيام تم استرداد 213 استبانة، وبعد فرز الاستبيانات المستردة تم استبعاد (7) استبانات لعدم صلاحيتها، ولعدم اكتمال استيفائها للشروط، ليصبح حجم العينة الصافي 206 استبانات خضعت للمعالجة والتحليل الإحصائي، أي بنسبة استجابة 51% وهي نسبة جيدة ممثلة لذلك المجتمع. ويوضح الجدول (3-3) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل:

### الجدول (3 - 3)

#### عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

نوع القطاع	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
البنوك	27	23	23
الاستثمار	90	54	52
التأمين	21	16	16
العقارات	75	32	31
الصناعة	63	28	28
الخدمات	105	49	45
الأغذية	18	11	11
<b>المجموع</b>	<b>399</b>	<b>213</b>	<b>206</b>

المصدر: من تصميم وإعداد الباحث

أما بخصوص متغيرات الدراسة الواردة في الاستبانة فقد قام الباحث بقراءة موسعة للدراسات التي تناولت قياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والاطلاع على بعض الدراسات في هذا المجال، مثل دراسة بامزاحم ( 2003 )، ودراسة العريان (2004)، ودراسة جربوع (2007)، ودراسة العليمات (2007)، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين هما:

أ- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية مثل (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الدخل الشهري، الشهادات المهنية).

ب- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة وكيفية قياسها وكما يلي:

- الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة: شمل ( 13 ) عبارة وتم قياسه بالعبارات من (1-13).

- الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية المستهلك: وشمل ( 14 ) عبارة وتم قياسه بالعبارات من (14-27).

- الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي: وشمل ( 11 ) عبارة وتم قياسه بالعبارات ( 27-38).

- الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة: وشمل (10) عبارات وتم قياسه بالعبارات (39-48).

### 3-3 صدق الأداة

للتأكد من مدى صلاحية الاستمارة كأداة لجمع البيانات تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم الإدارة والمحاسبة، للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى

صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، إذ تم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

### 3-4 ثبات الأداة

الثبات يعني إمكانية تطبيق الاستمارة عدة مرات بحيث تعطي في كل مرة نفس الإجابات رغم مرور الوقت، وتم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة الاعتمادية لهذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (91.49%) وهي نسبة ممتازة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، والجدول رقم (3-4) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

#### الجدول ( 3-4 )

##### قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

كرونباخ ألفا	المتغير	تسلسل الفقرات
88.71%	حماية البيئة	13-1
90.22%	حماية المستهلك	27-14
87.39%	الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي	38-28
90.78%	أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة	48-39
<b>91.49%</b>	<b>المعدل العام للثبات</b>	<b>48-1</b>

ولاختبار مقياس استبانة الدراسة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات

لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-5).

الجدول رقم ( 3-5 )  
اختبار مقياس الاستبانة

5	4	3	2	1	الدرجة
عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة	مستوى الملاءمة

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم ( 3-6 ).

الجدول رقم ( 3-6 )  
مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مستوى الملاءمة	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي
قليلة جدا	غير ملتزم جدا	اقل من 2
قليلة	غير ملتزم	2-اقل من 3
متوسطة	ملتزم إلى حد ما	3-اقل من 3.75
مرتفعة	ملتزم	3.75 اقل من 4.5
مرتفعة جدا	ملتزم جدا	4.5-اقل من 5

### 3-5 المعالجة الإحصائية

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديدًا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

### 1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على متوسط تقييمات المبحوثين لكل فقرة.
- الانحراف المعياري Standard deviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

### 2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.
- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

### 3- اختبار t-test: (One sample t-test): حيث تم استخدامه في اختبار فرضيات الدراسة، و تم ذلك من خلال مقارنة الوسط الافتراضي للإجابات (البالغ 3) مع متوسط الإجابات لكل فرضية.

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

1-4 خصائص عينة الدراسة

2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

#### 1-4 خصائص عينة الدراسة

تمت دراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية، من حيث (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الدخل الشهري، الشهادات المهنية) ومن ثم التحليل لهذه النتائج وفقا لما تم الحصول عليه من إجابات، وفيما يلي هذه الإجابات التي تم الحصول عليها من خلال الجزء الأول من الاستبانة، التي يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

#### 1-1-4 العمر

#### جدول (1-4)

#### توزيع العينة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
18 %	37	25 سنة فأقل
29.1 %	60	35-26 سنة
32 %	66	45-36 سنة
17 %	35	55 - 46 سنة
3.9 %	8	56 سنة فأكثر
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>



يتبين من الجدول (4-1) أن المديرين الماليين الذين تتراوح أعمارهم بين (36 سنة - 45 سنة) قد بلغ عددهم (66) مستجيباً وتشكل ما نسبته (32) في المائة من حجم العينة، ثم تليها الفئة التكرارية التي تمثل العمر (26-35 سنة) إذ بلغ عددهم (60) مستجيباً والنسبة المئوية بلغت (29.1) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، أما أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة فقد بلغ عددهم (37) مستجيباً وشكلت ما نسبته (18) في المائة من إجمالي حجم العينة وفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (46 - 55 سنة) فقد بلغ عددهم (35) مستجيباً وبنسبة (17) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة وأخيراً فئة الذين تزيد أعمارهم على 56 سنة وبلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (3.9) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة.

#### 4-1-2 المؤهل العلمي

الجدول رقم (4-2)  
توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
24.8 %	51	دبلوم متوسط
53.9 %	111	بكالوريوس
16.5 %	34	ماجستير
4.8 %	10	دكتوراه
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4-2) أن حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هم الأكثر في عينة الدراسة إذ بلغت النسبة (53.9) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة الدبلوم المتوسط وبنسبة بلغت 24.8% من حجم العينة، ثم جاء حملة شهادة

الماجستير وبنسبة بلغت 16.5% من حجم العينة، وأخيراً جاء حملة شهادة الدكتوراه وبنسبة بلغت 4.8% من إجمالي حجم العينة.

وتدل هذه النتائج إلى أن أفراد العينة المختارة هم من ذوي الكفاءات العلمية والعملية العالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات بكفاءة عالية، وقدرتهم على إدراك ما يحيط ببيئة عملهم والقدرة على استطلاع المتغيرات المستقبلية في مجال عملهم.

#### 3-1-4 التخصص

الجدول رقم (3-4)  
توزيع العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
70.9 %	146	محاسبة
9.2 %	19	إدارة أعمال
1.9 %	4	نظم معلومات
15 %	31	مالية ومصرفية
2.9 %	6	اقتصاد
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>

يصور الجدول (3-4) أن حملة مؤهل المحاسبة هم الأكثر من بين المديرين الماليين، إذ بلغ عددهم (146) مستجيباً وبنسبة بلغت (70.9) في المائة من إجمالي حجم العينة. ثم جاء بعد ذلك عدد حملة العلوم المالية والمصرفية البالغ (31) مستجيباً وبنسبة بلغت (15) في المائة من إجمالي حجم العينة. في حين كان حملة مؤهل إدارة الأعمال وعددهم (19) مستجيباً وبنسبة بلغت (9.2) في المائة من إجمالي حجم العينة. أما حملة مؤهل الاقتصاد فقد بلغ (6) مديرين ماليين

فقط وبنسبة بلغت ( 2.9 ) في المائة وأخيراً حملة نظم المعلومات الإدارية. ويظهر من خلال هذه النتائج أن جميع أفراد العينة يحملون تخصصات علمية تقع في مجال عملهم وهذا ما يؤكد أن إدارة الموارد البشرية حريصة على استقطاب التخصصات المطلوبة لأداء الوظائف بكفاءة عالية.

#### 4-1-4 الدخل الشهري

الجدول رقم (4-4)  
توزيع العينة حسب الدخل الشهري

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
30.6 %	63	1000 دينار فما دون
47.6 %	98	1500-1000 دينار
9.7 %	20	2000- 1501 دينار
12.1 %	25	2000 دينار فأكثر
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4-4) إن غالبية المستجيبين في عينة الدراسة هم من ذوي الدخل الشهرية ما بين ( 1500-1000 دينار) وبنسبة بلغت 47.6 % من إجمالي حجم العينة، ثم جاء ذوو الدخل الشهرية التي تقل عن 1000 دينار فما دون وبنسبة بلغت 30.6 % من إجمالي حجم العينة، ثم جاء ذوو الدخل الشهرية ما بين (501 دينار اقل من 750 دينار)، ثم جاء ذوو الدخل التي تزيد عن 2000 وبنسبة بلغت 12.1 % من إجمالي حجم العينة، فيما بلغت نسبة ذوي الدخل الشهرية ما بين (1501- 2000 دينار) 9.7 %.

## 5-1-4 الشهادات المهنية

الجدول رقم (4-5)  
توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
19.9 %	41	CFA
20.4 %	42	CISA
22.3 %	46	CMA
10.2 %	21	CPA
13.6 %	28	CIA
13.6 %	28	لا يحمل شهادة مهنية
<b>100</b>	<b>206</b>	<b>المجموع</b>

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4-5) أن غالبية العينة المبحوثة هم من حملة الشهادات المهنية في المحاسبة، الأمر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة المحاسبة، ويمكنهم من التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية والتنبؤ بالأحداث المستقبلية.

## 2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

## 1-2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغير المستقل الأول (حماية البيئة)

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (ملتزم جدا 5، ملتزم 4، ملتزم إلى حد ما 3، غير ملتزم 2، غير ملتزم جدا 1) والجدول التالي تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة.

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-6) مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة)، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة).

#### الجدول (4-6)

##### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (حماية البيئة)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	تقوم الشركة بالإفصاح عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية	3.66	.672	متوسطة	11
2	تفصح الشركة عن التكاليف التي تدفعها لمعالجة المخلفات والعوادم وما يتعلق بحماية التنوع البيئي	3.82	.735	مرتفعة	6
3	تفصح الشركة عن تكاليف مشاركتها في برامج حماية البيئة	3.75	.613	مرتفعة	7
4	تقوم الشركة بالإفصاح عن مبادراتها في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أعمالها الإنتاجية	3.69	.672	متوسطة	8
5	تبدل الشركة جهوداً من شأنها تقليل استهلاك الطاقة	3.85	.613	مرتفعة	4
6	تقوم الشركة بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية	4.26	.760	مرتفعة	1
7	لدى الشركة سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه	4.14	.735	مرتفعة	3

5	مرتفعة	.663	3.84	تحرص الشركة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به	8
2	مرتفعة	.616	4.15	تربط الشركة الأداء البيئي برسالتها	9
9	متوسطة	.617	3.68	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي	10
10	متوسطة	.705	3.67	توجد بالشركة مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة	11
12	متوسطة	.760	3.64	تفصح الشركة عن تكاليف نشر تقارير بيئية دورية	12
13	متوسطة	.735	3.60	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تجميل المنطقة المحيطة وتشجيرها للحفاظ على البيئة	13
	مرتفعة	<b>.510</b>	<b>3.94</b>	<b>حماية البيئة</b>	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-6) مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة)، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة. وقد تمت معالجة هذا المتغير من خلال ثلاث عشرة عبارة حققت وسطا حسابيا عاما (3.94) بانحراف معياري عام (0.510). وبما أن المتوسط الحسابي العام اكبر من (3) فيمكن القول بأن التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة) كانت بدرجة فوق المتوسط بقليل. ويلاحظ من الجدول أن الشركة تقوم بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (4.26) وبانحراف معياري (0.613)، تلاها أن الشركة تربط الأداء البيئي برسالتها بوسط حسابي (4.15) وبانحراف معياري (0.663). ثم جاء بالمرتبة الثالثة أن لدى الشركة سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه، حيث حققت وسطا حسابيا (4.14) وبانحراف معياري (0.760)، وبعدها جاء أن الشركة تبذل جهوداً من شأنها تقليل استهلاك الطاقة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.672). وفي المرتبة

الخامسة جاء أن الشركة تحرص على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به بمتوسط حسابي (3.84) وبانحراف معياري (0.735)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

#### 4-2-2 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغير المستقل الثاني (حماية المستهلك)

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (ملتزم جدا 5، ملتزم 4، ملتزم إلى حد ما 3، غير ملتزم 2، غير ملتزم جدا 1) والجدول التالية تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة.

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-7) مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك)، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك).

## الجدول ( 4 - 7 )

## المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (حماية المستهلك)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
14	تقدم الشركة منتجات بأسعار مناسبة	4.16	.741	مرتفعة	2
15	تحرص الشركة على الإفصاح عن أية تكاليف إضافية تدفعها لموائمتها بين جودة المنتج والربح	3.75	.865	مرتفعة	5
16	تحرص الشركة على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين	4.36	.657	مرتفعة	1
17	تحرص الشركة على إعادة تدوير جانب من الأرباح لصالح فئات معينة من الزبائن	3.73	.837	متوسطة	6
18	القيام بالإفصاح عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل الزبائن حول تحسين جودة المنتج	3.49	.798	متوسطة	8
19	وضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج	3.90	.694	مرتفعة	3
20	القيام بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة	3.87	.719	مرتفعة	4
21	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والاستخدام	3.59	.877	متوسطة	7
22	الحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تتكبدها في سبيل تلبية مطالبات جمعية حماية المستهلك	3.38	.810	متوسطة	9
23	تحرص الشركة على تطوير منتجاتها بشكل مستمر	3.26	.727	متوسطة	14
24	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف احتواء منتجاتها على الإرشادات المطلوبة فيما يخص المنتج	3.37	.806	متوسطة	10
25	تعلن الشركة عن منتجاتها بشكل صادق وأمين	3.34	.791	متوسطة	11
26	الحرص على تقديم منتجات آمنة عند الاستعمال	3.31	.799	متوسطة	12
27	الالتزام بالإفصاح عن التكاليف الإضافية	3.29	.801	متوسطة	13
	<b>حماية المستهلك</b>	<b>3.98</b>	<b>.578</b>	<b>مرتفعة</b>	



تمت معالجة هذا المتغير من خلال أربع عشرة عبارة حققت متوسط حسابيا عاما (3.985) وبانحراف معياري (0.578)، وبما أن المتوسط الحسابي العام أعلى من (3) فيمكن القول بأن التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك) كان بدرجة مرتفعة. ويبين الجدول أن المرتبة الأولى كانت من نصيب الفقرة رقم ( 16 ) وهي أن " الشركة تحرص على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين" بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.657)، وجاء بعدها في المرتبة الثانية أن الشركة تقدم منتجات بأسعار مناسبة، وهي الفقرة رقم ( 14 ) بمتوسط حسابي (4.16) وبانحراف معياري (0.741)، تلاها أن الشركة تقوم بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، بمتوسط حسابي (3.9) وبانحراف معياري (0.694)، وقد جاء في المرتبة الرابعة أن الشركة تقوم بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة، بمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.865) فيما جاءت العبارة رقم (15) التي تنص على الشركة تحرص على الإفصاح عن أية تكاليف إضافية تدفعها لمواءمتها بين جودة المنتج والربح، فقد جاءت في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي (3.73) وبانحراف معياري (0.877)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

#### 4-2-3 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغير المستقل الثالث (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع

(المحلي)

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يتكون من خمس نقاط ( ملتزم جدا 5، ملتزم 4، ملتزم إلى حد ما 3، غير ملتزم 2، غير ملتزم جدا 1) والجدول

التالية تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة.

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4- 8) مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ( فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة. وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي).

#### الجدول ( 4 - 8 )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
28	تفصح الشركة عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي	3.68	.780	متوسطة	5
29	تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف الإضافية التي تتحملها نتيجة اختيارها للبديل الأقل ضرراً على المجتمع المحلي والأكثر فائدة له	3.93	.754	مرتفعة	2
30	الإفصاح عن تكاليف دعم مؤسسات المجتمع المدني	3.67	.770	متوسطة	6
31	تفصح الشركة عن تكاليف أية مساهمات أو تبرعات لصالح المجتمع المحلي	3.66	.734	متوسطة	7

9	متوسطة	.851	3.65	القيام بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي	32
3	مرتفعة	.736	3.80	تفصح الشركة عن التكاليف دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم	33
4	مرتفعة	.890	3.79	تفصح المنشأة عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع	34
10	متوسطة	.816	3.64	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البنى التحتية في المجتمع المحلي	35
1	مرتفعة	.831	4.00	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للمنشآت التي تقام في المجتمع المحلي	36
7	متوسطة	.739	3.66	الالتزام بالإفصاح عن تكاليف الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي	37
11	متوسطة	.824	3.61	تفصح الشركة عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي	38
	مرتفعة	<b>.531</b>	<b>3.78</b>	<b>الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي</b>	

تمت معالجة هذا المتغير من خلال إحدى عشرة عبارة حققت متوسطا حسابيا عاما (3.78) وبانحراف معياري (.531)، وبما أن المتوسط الحسابي العام أعلى من (3) فيمكن القول بأن التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ( فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي ) كان بدرجة مرتفعة، حيث وجد أن الشركة تقوم بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للمنشآت التي تقام في المجتمع المحلي وبمتوسط حسابي (4.000) وبانحراف معياري (.831)، تلاها في المرتبة الثانية أن الشركة تفصح عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي، بمتوسط حسابي (3.93) وبانحراف معياري (.754)، كما أن الشركة تفصح عن التكاليف دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات

التعليم بمتوسط حسابي (3.80) وبانحراف معياري (0.736)، تلاها في المرتبة الرابعة أن الشركة تفصح عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع، بمتوسط حسابي (3.79) وبانحراف معياري (0.699)، وكما تشير النتائج إلى أن الشركة تفصح عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي. والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

#### 4-2-4 نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات المتغير المستقل الرابع (أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة)

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يتكون من خمس نقاط (ملتزم جدا 5، ملتزم 4، ملتزم إلى حد ما 3، غير ملتزم 2، غير ملتزم جدا 1) والجدول التالية تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة. تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-9) مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة)، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. وان هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية والتي تشير إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة).

## الجدول ( 4 - 9 )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
10	متوسطة	.801	3.65	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل عمل تقديرات محاسبية معقولة لها	39
1	مرتفعة	.719	4.11	الالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية	40
6	مرتفعة	.792	3.77	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية	41
3	عالية	.779	3.96	تفصح الشركة عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية	42
9	متوسطة	.824	3.68	تتفق عمليات الشركة مع القوانين والأنظمة الاجتماعية المطبقة حاليا	43
7	مرتفعة	.789	3.76	تلتزم الشركة بالتكاليف الناشئة من متطلبات اجتماعية تشريعية أو تعاقدية	44
8	متوسطة	.785	3.69	تفصح الشركة عن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها	45
5	متوسطة	.794	3.88	تفصح الشركة عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة	46
2	مرتفعة	.721	3.99	الالتزام بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين	47
4	مرتفعة	.730	3.89	الحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة	48
	مرتفعة	.701	3.83	الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-9) إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة لهذا المتغير في الاستبانة. وقد تمت معالجة هذا المتغير من خلال عشر عبارات حققت وسطا حسابيا عاما (3.83) بانحراف معياري عام (0.701). وبما أن المتوسط الحسابي العام يقع أكبر من (3) فيمكن القول بأن التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة) كانت بدرجة مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الشركة تقوم بالالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (4.11) وبانحراف معياري (0.719)، تلاها أن الشركة تلتزم بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين بوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.721). ثم جاء بالمرتبة الثالثة أن الشركة تفصح عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية، حيث حققت وسطا حسابيا (3.96) وبانحراف معياري (0.779)، وبعدها جاء أن الشركة تحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.730). وفي المرتبة الخامسة جاء أن الشركة تفصح عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة بمتوسط حسابي (3.88) وبانحراف معياري (0.794)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

### 3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

في هذا البند يتم اختبار الفرضيات من خلال عمل مقارنة بين متوسط الإجابات للجمل المشمولة في كل جزء من الاستبانة و الوسط الافتراضي للإجابات و البالغ قيمة 3. في حالة وجود اختلاف ذي أهمية إحصائية على مستوى معنوية 5% بين القيمتين اللتين يتم مقارنتهما لكل جزء يتم رفض الفرضية. و لهذا الغرض يستخدم اختبار one-sample t-test و يتكرر تنفيذه لكل فرضية على حدة.

### 1-3-4 اختبار الفرضية الأولى

HO1 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### الجدول (4- 10)

### نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
حماية البيئة	45.25	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 10) أن قيمة Sig. المعنوية تساوي صفرًا وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة) " .

#### 2-3-4 اختبار الفرضية الثانية

HO2 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

#### الجدول (4- 11)

#### نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
حماية المستهلك	37.47	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 11) أن قيمة Sig. المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " الشركات المساهمة العامة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك) " .

#### 3-3-4 اختبار الفرضية الثالثة

HO3 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).



الجدول (4- 12)  
نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
نوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي	53.10	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 12) أن قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " الشركات المساهمة العامة الكويتية تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ( فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)".

#### 4-3-4 اختبار الفرضية الرابعة

HO4 لا تلتزم الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة) عند مستوى دلالة معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

الجدول (4- 13)  
نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
أنظمة وقوانين حماية البيئة العامة	31.31	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 13) أن قيمة Sig. المعنوية تساوي صفراً وهي ذات دلالة إحصائية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " الشركات المساهمة العامة الكويتية تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة)".

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 1-5 النتائج

#### 2-5 التوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

#### 1-5 النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

**1-1-5 التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة)**

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية البيئة)، وأن هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة، إذ بينت النتائج أن الشركات تقوم بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية، وأنها تربط الأداء البيئي برسالتها وأن لديها سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه، كما بينت النتائج أن الشركات تبذل جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة وهي حريصة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط

الذي تعمل به، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الأولى وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة. وتتعارض هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة بامزاحم، (2003) التي أظهرت أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفصاحاً مرضياً وغير كاف وأن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفصاحاً نوعياً وصفيًا، وما زال يحتاج إلى تطوير كبير.

#### 5-1-2 التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية العامة بالمسؤولية الاجتماعية بالإفصاح عن

#### تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك)

أشارت النتائج إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بحماية المستهلك)، وأن هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة. حيث بينت النتائج أن الشركات تحرص على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين وبأسعار مناسبة، كما تبين أن الشركة تقوم بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، وأنها تقوم بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة، فضلاً عن أن الشركة تحرص على الإفصاح عن أية تكاليف إضافية تدفعها لمواعمتها بين جودة المنتج والربح، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الثانية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية المستهلك. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة العليمات، (2007) التي أظهرت أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشآت البتروكيماوية الأردنية تؤثر على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمجال خدمة المستهلك.

### 3-1-5 التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

(فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ( فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي)، وبأن هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة، إذ وجد أن الشركة تقوم بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للمنشآت التي تقام في المجتمع المحلي، وأنها تفصح عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي، كما تبين أن الشركة تفصح عن التكاليف دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم، وكذلك تلك الخاصة بإنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع، إضافة إلى أن الشركة تفصح عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الثالثة وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة العليمات، (2007) التي أظهرت أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية للمنشآت البتروكيمياوية الأردنية تؤثر على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بمجال خدمة المجتمع المحلي.

### 4-1-5 التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

(فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة )،

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية وبين الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة )،

وأن هذا الالتزام كان بدرجة مرتفعة، إذ تبين أن الشركة تقوم بالالتزام بالقوانين التي تفرض التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية، وهي تلتزم بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين، كما تبين أن الشركة تفصح عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية، وتحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة، فضلاً عن أن الشركة تفصح عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الرابعة وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذه الشركات تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة ( Rezaee, Szendi & Aggarwal, 2005) التي بينت أن هناك اهتماماً متزايداً من قبل الجهات الحكومية بالأمر البيئية والمخاطر المصاحبة للأنشطة الإنتاجية للمنشآت كالتلوث من خلال حث المنشآت على الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية على أن تقوم الجهات المختصة بإعداد قواعد وإرشادات محاسبية محددة لقياس التكاليف البيئية. ولكنها تتعارض مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الخويطر، (2003) التي بينت عدم وجود الدعم الكافي من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية والجهات التشريعية المحاسبية.

## 5-2 التوصيات

بعد أن تم عرض النتائج المتعلقة بالدراسة يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: تركيز الشركات المساهمة الكويتية العامة على الالتزام بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية

الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- قيام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة في الحد

من التلوث البيئي، وتلك المدفوعة لمعالجة المخلفات والمواد.

ب- الإفصاح عن المبادرات التي تقوم بها الشركات المساهمة الكويتية العامة المتعلقة في

معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أنشطتها وأعمالها الإنتاجية.

ج- العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والالتزام بها من الجميع.

ثانياً: ضرورة قيام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالالتزام بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية

الاجتماعية المتعلقة بحماية المستهلك، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي

تحدث بعد عمليات البيع والاستخدام.

ب- ضرورة إفصاح الشركات المساهمة الكويتية العامة عن التكاليف التي تتكبدها في سبيل

تلبية مطالبات جمعيات حماية المستهلك.

ج- قيام الشركات المساهمة الكويتية العامة بتقديم منتجات آمنة وخالية من الأخطار عند

الاستعمال وان تحتوي منتجاتها على الإرشادات المطلوبة.



ثالثاً: التأكيد على أهمية التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وذلك من خلال:

أ- إفصاح الشركات المساهمة الكويتية العامة عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي.

ب- القيام بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه الشركات المساهمة الكويتية العامة لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.

ج- إفصاح الشركات المساهمة الكويتية العامة عن تكاليف دعم مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة مساهمتها في إنشاء مراكز تعليمية وترفيهية وصحية.

رابعاً: التأكيد على أهمية التزام الشركات المساهمة الكويتية العامة بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- إفصاح الشركات المساهمة الكويتية العامة عن الأنظمة والقوانين التشريعية المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها.

ب- التأكيد على ضرورة الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية.

ج- إفصاح الشركات المساهمة الكويتية العامة عن التكاليف التي تدفعها مقابل عمل تقديرات محاسبية معقولة لها، والتأكد من مواكبتها للأنظمة المحاسبية الحديثة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- أبو خشبة، عبد العال (2001). مراجعة الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعين في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم إلى المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا، أكاديمية المدينة، مصر.
- 2- الأونكتاد (2001)، السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- 3- بامزاحم، فائز محمد شيخ (2003). أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.
- 4- بدوية، محمد عباس، (2000). المحاسبة عند التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع بين النظرية والتطبيق، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن.
- 5- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (2005)، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 6- جربوع، يوسف محمود، (2007). مدى تطبيق القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات لقطاع غزة: دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة / فلسطين. كلية التجارة، مطبعة الجامعة الإسلامية، غزة، مجلة الإداري، العدد 81، ص ص 49-81.

7- حداد، شفيق وسويدان، نظام، (2006) التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

8- حسيني، صادق ( 2003)، تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشأة في ضوء معايير المراجعة الدولية والأمريكية، معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 93، ص 21-22.

9- خلف، لعبيي هاتو، (2009). محاسبة التلوث البيئي، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

10- الخولي، أسامة، (2002). البيئة وقضايا التنمية والتصنيع - دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، سلسلة عالم المعرفة رقم 285، دولة الكويت.

11- الخويطر، عبدالرحمن، (2003). الإفصاح المحاسبي والشفافية فيما يتعلق بالمحاسبة البيئية ودورها في دعم الرقابة والمسائلة في الشركات السعودية، وقائع الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة، مركز الملك خالد الحضاري، القصيم، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 32 - 33.

12- زيود، لطيف، الرضا، عقبة، ولايقة، رولا، (2006)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (2)، ص 197-226.

13- سعيد، خالد، (2001). محاسبة البيئة التحديات والفرص، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 29، ص 121-157.

- 14- سقا، السيد أحمد، (1998). القضايا البيئية: التحدي الكبير للمحاسبين والمراجعين، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 17، ص 10-13.
- 15- الشيرازي، عباس، (2002)، نظرية المحاسبة، الطبعة الثالثة، الكويت، ذات السلاسل.
- 16- صلاح، نادية حمدي، (2003) الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: مصر.
- 17- عبد البر، عمرو حسين، (2001). المعايير المحاسبية في الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، مايو 2001، ص 31 - 33.
- 18- عبدالمتعال، محمد سيد، ورفاعي، رفاعي محمد (2007)، الإدارة الإستراتيجية: الجزء الأول، دار المريخ للنشر.
- 19- عبد المجيد، محمد محمود، (2006)، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثالث والأربعون، ص 97-109.
- 20- العرافي، صالح، (1997)، المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة، مجلة التعاون الاقتصادي، العدد 33، ص 87-91.
- 21- العريان، ليث، (2004) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي على متخذي قرارات منح القروض في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.

- 22- العليمات، نوفان حامد محمد، (2007)، العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية لشركات الصناعات البتروكيمياوية المساهمة الأردنية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق: الأردن.
- 23- الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- 24- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2007)، نظرية المحاسبة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 25- لطفي، السيد أمين، (2006)، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 26- محمد، الفيومي محمد، (2004)، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 27- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (1999)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- 28- نجم، نجم عبود (2000)، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، القاهرة.
- 29- وهيبية، مقدم، (2009)، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان 2009.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Anselmsson, J. and Johansson, U.,(2007), Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands"An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase, **International Journal of Retail & Distribution Management**, 35 (10), 835-856.
- 2- Asongu, J.J., (2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool", **Journal of Business and Public Policy**, 1, ( 1 ), 2–4.
- 3- Belal U. M. (2008), "Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility", Daffodil International University, **Journal of Business and Economics**, 3, (1), 201-213.
- 4- Balabanis, P, (1998 ), Social Responsibility, **American Business Review**, 1, (9), 68- 81.
- 5- Benjamin, A., (2008). **Corporate Social Responsibility and Firm Characteristics in Sweden: Who and What Makes a Firm a Better Corporate Citizen?** Masters Thesis in Finance. Stockholm School of Economics.
- 6- Carrigan, M. and Attalla, A., (2001). The Myth of the Ethical Consumer-Do Ethics Matter in Purchase Behavior? **Journal of Consumer Marketing**, 18 (7): 560-577
- 7- Chaudhry, K. and Venkat, R. (2007). "Impact of Corporate Social Responsibility and Transformational Leadership on Brand Community: An Experimental Study". **Global Business Review**, 8:2 : 205–220
- 8- Chetkovich, M.N. (1955), ‘Standards of Disclosure and their Development’, **Journal of Accountancy**, 48-52.
- 9- Christopher, B. and Bebbington, J. (2002).“The French Bilan social –A

pragmatic model for the development of accounting for The environment” A research Note **The British Accounting Review**. 24, (3), 281-290.

10- Daviss, B, (1999).“ Profits From Principles, “ **The Futurist**, March. 9, (1), 111-131.

11- Eweje,G. and Bentley,T.(2006). **CSR and staff retention in New Zealand companies: A literature review**. Department of Management and International Business Research, Working Paper series, ( 6 ) Auckland, NZ: Massey University.

12- Fawzy, S. (2003). **Assessment of Corporate Governance in Egypt**. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. 6-7.

13- Gray, L. Narwal, P. and Mahabir, T. (1999) Corporate Social Responsibility of Indian Banking Industry, **Social Responsibility Journal**, 3, (4),.49-60.

14- Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., (2008)"Understanding and developing strategic corporate social Responsibility", **Organizational Dynamics**, Vol. 37, No. 2, 125–144.

15- International Organization For Standardization, (2009),"**Guidance on Social Responsibility**", Draft International Standard Iso/Dis 26000.

16- Johnson, L. T. (2003) “Research on Environmental Reporting”, **Accounting Horizons** , 7, ( 3 ), 118- 120.

17- McWilliams, A. and Siegel, D. ( 2000 ), “Corporate Social Responsibility and Financial Performance: Correlation or Misspecification”, **Strategic Management Journal**, 12, (5), 37-46.

18- Mobley, S. C., (2007), The Challenges of Socio-Economic, **Accounting the Accounting Review**, 8, ( 4 ). 89-95.

19- Mohamed Z. (2000). Social Responsibility accounting, “and impact on

Society. **Social Responsibility Journal**, 3, ( 7 ), 49-60

20- Panapanaan, H., Simmons, C. J. and Becker- Olsen, K. L. (2003). "Achieving Marketing Objectives through Social Sponsorships". **Journal of Marketing**. 70 (3), 154–169.

21- Pawa, A. and Krause, R. (1996). Corporate Social Responsibility, **Strategic Management Journal**, 8, ( 2 ), 19-32.

22- Rezaee, Z., Joseph Z. and Rajesh A., (2008). “Corporate Gouvernance and accountability for Environnemental concerns”, **Managérial Auditing Journal** , 10, ( 8 ), 27-33.

23- United States Environnemental Protection Agency, Office of Pollution Prevention and Toxics., **Environmental Project: Enhancing Supply Chain performance with Environmental Cost Information** -Examples from Commonwealth Edison ,Andersen Corporation, and Ashland Chemical”, EPA 742-R-00-002, ( April, 2000), 1 –29.

24- Roussey R.,”(2008). Auditing Environnemental liabilities”, **Auditing: A journal of practice and theory**, 11 (1), 47- 57.

25- Zachry, B., Gaharan, C., and Charisson M., (2008), A Critical Analysis of Environmental Costing, **American Business Review**, (4), 47- 57.



الملاحق

الملحق رقم (1) - أسماء الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الملحق رقم (2) - استبانة الدراسة

## الملحق رقم ( 1 )

## أسماء الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

ملاحظات	اسم الشركة	الرقم
<b>قطاع البنوك</b>		
	بنك الكويت الوطني	1
	بنك الكويت والشرق الأوسط	2
	بنك بوبيان ش.م.ك	3
	بنك الخليج	4
	بنك الكويت الدولي	5
	البنك التجاري الكويتي	6
	بنك برقان	7
	البنك الأهلي الكويتي	8
	بيت التمويل الكويتي	9
<b>قطاع الاستثمارات</b>		
	الشركة الكويتية للاستثمار	10
	شركة مشاريع الكويت القابضة	11
	شركة بيت الأوراق المالية	12
	المركز المالي الكويتي	13
	شركة دار الاستثمار	14
	بيت الاستثمار الخليجي	15
	شركة أصول للإجارة والتمويل	16
	الشركة الدولية للإجارة والاستثمار	17
	شركة المدار للتمويل والاستثمار	18
	شركة التسهيلات التجارية	19
	الشركة الأهلية للاستثمار	20
	شركة الاستثمارات الصناعية	21
	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار	22
	شركة الأمان للاستثمار	23
	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	24
	الشركة الخليجية الدولية للاستثمار	25

	شركة كويت انفست (القابضة)	26
	شركة الديرة القابضة	27
	شركة الاستشارات المالية الدولية	28
	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	29
	مجموعة الأوراق المالية	30
	المجموعة الدولية للاستثمار	31
	الشركة الأولى للاستثمار	32
	شركة بيان للاستثمار	33
	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	34
	الشركة الوطنية الدولية (القابضة)	35
	شركة الصفاة للاستثمار	36
	شركة الاستثمارات الوطنية	37
	شركة المستثمر الدولي	38
	الشركة الدولية للتمويل	39
	مجموعة عارف الاستثمارية	40
	شركة المال للاستثمار	41
	بيت الاستثمار العالمي	42
	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول	43
	شركة تمويل الإسكان ش.م.ك	44
	شركة مجموعة برقان القابضة	45
	شركة كاظمة القابضة	46
	شركة نور للاستثمار	47
	شركة العراق القابضة	48
	شركة التمدين الاستثمارية	49
	شركة صكوك القابضة	50
	الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية	51
	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	52
<b>قطاع التأمين</b>		
	شركة الكويت للتأمين	53
	شركة إعادة التأمين الكويتية	54
	شركة الخليج للتأمين	55

	الشركة الأولى للتأمين التكافلي	56
	الشركة الأهلية للتأمين	57
	شركة وثاق للتأمين التكافلي	58
	شركة ورية للتأمين	59
<b>قطاع العقارات</b>		
	شركة عقارات الكويت	60
	شركة لؤلؤة الكويت العقارية	61
	شركة المصالح العقارية	62
	إنجازات للتنمية العقارية	63
	الشركة التجارية العقارية	64
	الشركة الكويتية العقارية القابضة	65
	شركة المشروعات الكبرى العقارية	66
	شركة العقارات المتحدة	67
	شركة التمدين العقارية	68
	الشركة العربية العقارية	69
	شركة جيزان العقارية	70
	شركة سنام العقارية	71
	شركة المزايا القابضة	72
	شركة التجارة والاستثمار العقاري	73
	الشركة الوطنية العقارية	74
	الشركة الدولية للمشروعات الاستثمارية	75
	شركة الإنماء العقارية	76
	شركة جراند للإنماء العقاري والسياحي	77
	شركة أعيان العقارية	78
	شركة الدار الوطنية للعقارات	79
	شركة التعمير للاستثمار العقاري	80
	الشركة الصالحية العقارية	81
	شركة أجيال العقارية الترفيهية	82
	شركة المباني	83
	الشركة الدولية للمنتجات	84
	شركة عقار للاستثمارات العقارية	85

	شركة الثمار الدولية القابضة	86
	شركة أركان الكويت العقارية	87
	شركة الاتحاد العقارية	88
	شركة منشآت للمشاريع العقارية	89
	شركة الأفق الخليجية القابضة	90
	شركة دبي للتطوير العقاري	91
	شركة الأرجان العالمية العقارية	92
	شركة ابيار للتطوير العقاري	93
<b>قطاع الصناعة</b>		
	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	94
	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	95
	شركة الشعبية للصناعات الورقية	96
	شركة الصناعات المتحدة	97
	شركة الكوت للمشاريع الصناعية	98
	الشركة الخليجية للصخور	99
	الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس	100
	الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية	101
	شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	102
	شركة المعادن والصناعات التحويلية	103
	شركة بوبيان للبتروكيماويات	104
	الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف	105
	شركة المعدات القابضة	106
	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	107
	شركة أسمنت الكويت	108
	شركة المقاولات والخدمات البحرية	109
	شركة السكب الكويتية	110
	شركة الخليج لصناعة الزجاج	111
	الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء	112
	شركة منا القابضة	113
	شركة الصلبوخ التجارية	114
	شركة صناعات التبريد والتخزين	115

	شركة أسمنت بورتلاند كويت	116
	شركة صناعات الخرسانة الخلوية	117
	شركة أسمنت الهلال	118
	شركة الصناعات الوطنية لمواد البناء	119
	الشركة الوطنية الاستهلاكية الكويتية لصناعة وتجارة الجبس	120
<b>قطاع الخدمات</b>		
	شركة السينما الكويتية الوطنية	121
	شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	122
	الشركة الوطنية للتنظيف	123
	الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة	124
	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	125
	شركة النبراس القابضة	126
	شركة التعليم الأهلي	127
	الخليجية للاستثمار البترولي	128
	شركة برقان لحفر الآبار	129
	شركة النخيل للإنتاج الزراعي	130
	شركة الأبراج القابضة	131
	الأولى للتسويق المحلي للوقود	132
	شركة حيات للاتصالات	133
	شركة مبرد للنقل	134
	شركة فيلا مودا لايف ستايل	135
	الإفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات	136
	شركة الصفاة تك القابضة	137
	شركة ايغا للفنادق والمنتجات	138
	شركة الامتيازات الخليجية القابضة	139
	الشركة الوطنية للمسالخ	140
	شركة مجموعة الصفوة القابضة	141
	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	142
	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	143
	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	144

	شركة الحاسبات القابضة	145
	شركة الفنادق الكويتية	146
	شركة المخازن العمومية (اجيليتي)	147
	المجموعة التعليمية القابضة	148
	شركة مجموعة عربي القابضة	149
	الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني	150
	الشركة الكويتية للمسالخ	151
	شركة هيومن سوفت القابضة	152
	شركة عارف للطاقة القابضة	153
	شركة تصنيف وتحصيل الأموال	154
	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	155
	شركة مشرف للتجارة والمقاولات	156
	شركة المواساة القابضة	157
	شركة المستقبل العالمية للاتصالات	158
	الشركة الكويتية للمنتزهات	159
	شركة التقدم التكنولوجي	160
	شركة الشبكة الآلية للتوزيع	161
	شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة	162
	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	163
	شركة جيران القابضة	164
	الشركة الوطنية للميادين	165
	شركة صفوان للتجارة والمقاولات	166
	الشركة الكويتية لمشاريع التخصيص القابضة	167
	شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني	168
	شركة الأنظمة الآلية	169
	شركة مجموعة النقل والتخزين	170
	شركة المجموعة البترولية المستقلة	171
	شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية	172
	شركة باكو الطبية	173
	شركة طيران الجزيرة	174
<b>قطاع الأغذية</b>		

	شركة نقل وتجارة المواشي	175
	شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية	176
	مجموعة كوت الغذائية	177
	شركة دانة الصفاة الغذائية	178
	الشركة الكويتية المتحدة للدواجن	179
	الشركة الكويتية للأغذية (الامريكانا)	180

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية، قسم العلاقات العامة النشرة السنوية، 2010



الملحق رقم ( 2 )  
استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط  
كلية الأعمال  
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:  
أخي المستجيب:  
تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن محاسبة بنود المسؤولية الاجتماعية  
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية  
بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم  
بالإجابة على الأسئلة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي  
فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث: فهد راعي الفحماة

طالب في برنامج الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط

عمان: الأردن

هاتف: 60906999

## القسم الأول: البيانات الشخصية

## 1- العمر:

35-26 سنة	<input type="checkbox"/>	25 سنة فأقل	<input type="checkbox"/>
46 - 55 سنة	<input type="checkbox"/>	36-45 سنة	<input type="checkbox"/>
		56 سنة فأكثر	<input type="checkbox"/>

## 2- المؤهل العلمي:

بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم متوسط	<input type="checkbox"/>
دكتوراه	<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>

## 3- التخصص

<input type="checkbox"/>	نظم معلومات	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال	<input type="checkbox"/>	محاسبة
<input type="checkbox"/>	أخرى اذكرها	<input type="checkbox"/>	اقتصاد	<input type="checkbox"/>	مالية ومصرفية

## 4- الدخل الشهري

1500-1000 دينار	<input type="checkbox"/>	1000 دينار فما دون	<input type="checkbox"/>
2000 دينار فأكثر	<input type="checkbox"/>	1501-2000 دينار	<input type="checkbox"/>

## 5- الشهادات المهنية

<input type="checkbox"/>	CMA	<input type="checkbox"/>	CISA	<input type="checkbox"/>	CFA
<input type="checkbox"/>	أخرى اذكرها	<input type="checkbox"/>	CIA	<input type="checkbox"/>	CPA

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات وبيان مدى موافقتكم عن كل منها على المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

السؤال الأول: ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة؟

التسلسل	العبارة	ملتزم جداً	ملتزم	ملتزم إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
1	تقوم الشركة بالإفصاح عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية					
2	تفصح الشركة عن التكاليف التي تدفعها لمعالجة المخلفات والعوادم وما يتعلق بحماية التنوع البيئي					
3	تفصح الشركة عن تكاليف مشاركتها في برامج حماية البيئة					
4	تقوم الشركة بالإفصاح عن مبادراتها في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أعمالها الإنتاجية					
5	تبذل الشركة جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة					
6	تقوم الشركة بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية					
7	لدى الشركة سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه					
8	تحرص الشركة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به					
9	تربط الشركة الأداء البيئي برسالتها					
10	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي					
11	توجد بالشركة مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة					
12	تفصح الشركة عن تكاليف نشر تقارير بيئية دورية					
13	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تجميل المنطقة المحيطة وتشجيرها للحفاظ على البيئة					

السؤال الثاني: ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية المستهلك؟

التسلسل	العبارة	ملتزم جداً	ملتزم	ملتزم إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
14	تقدم الشركة منتجات بأسعار مناسبة					
15	تحرص الشركة على الإفصاح عن أية تكاليف إضافية تدفعها لموائمتها بين جودة المنتج والربح					
16	تحرص الشركة على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين					
17	تحرص الشركة على إعادة تدوير جانب من الأرباح لصالح فئات معينة من الزبائن					
18	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل الزبائن حول تحسين جودة المنتج					
19	تقوم الشركة بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج والتخلص منه بعد الاستعمال					
20	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة					
21	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والاستخدام					
22	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تتكبدها في سبيل تلبية مطالبات جمعية حماية المستهلك					
23	تحرص الشركة على تطوير منتجاتها بشكل مستمر					
24	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف احتواء منتجاتها على الإرشادات المطلوبة فيما يخص المنتج					
25	تعلن الشركة عن منتجاتها بشكل صادق وأمين					
26	تحرص الشركة على تقديم منتجات آمنة عند الاستعمال					
27	تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف الإضافية التي تدفعها مقابل الالتزام بمعايير الجودة					

السؤال الثالث: ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي؟

التسلسل	العبارة	ملتزم جداً	ملتزم	ملتزم إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
28	تفصح الشركة عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي					
29	تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف الإضافية التي تتحملها نتيجة اختيارها للبديل الأقل ضرر على المجتمع المحلي والأكثر فائدة له					
30	تفصح الشركة عن التكاليف دعم مؤسسات المجتمع المدني					
31	تفصح الشركة عن تكاليف أية مساهمات أو تبرعات لصالح المجتمع المحلي					
32	تقوم الشركة بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي					
33	تفصح الشركة عن التكاليف دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم					
34	تفصح المنشأة عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع					
35	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البنى التحتية في المجتمع المحلي					
36	تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للمنشآت التي تقام في المجتمع المحلي					
37	تلتزم الشركة بالإفصاح عن تكاليف الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي لإكسابهم المهارة والخبرة					
38	تفصح الشركة عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي					

السؤال الرابع: ما مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأنظمة وقوانين حماية البيئة الكويتية؟

التسلسل	العبارة	ملتزم جداً	ملتزم	ملتزم إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
39	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل عمل تقديرات محاسبية معقولة لها					
40	تلتزم الشركة بالقوانين التي تفرض عليها التزامات بالتعويض عن التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية					
41	تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تطبيق المقاييس التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالاستفادة من عمل الخبراء بالأمور البيئية					
42	تفصح الشركة عن تكاليف التراخيص الاجتماعية التي تحدد شروط تشغيلها من وجهة نظر بيئية					
43	تتفق عمليات الشركة مع القوانين والأنظمة الاجتماعية المطبقة حالياً					
44	تلتزم الشركة بالتكاليف الناشئة من متطلبات اجتماعية تشريعية أو تعاقدية					
45	تفصح الشركة عن الأنظمة والقوانين المتعلقة بالرقابة على التلوث أو تخفيضه أو التخلص منه والإفصاح عن تكلفتها					
46	تفصح الشركة عن المخصصات المالية بموجب القوانين الاجتماعية لاحتمالها مخالفة هذه الأنظمة					
47	تلتزم الشركة بموجب القوانين بدفع تكاليف أية أضرار اجتماعية تحدث للمصادر الطبيعية أو للآخرين					
48	تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها مقابل تفسير القوانين الاجتماعية الغامضة والصعبة					

انتهت الاستبانة

شاكرًا لكم حسن تعاونكم